الحراك السياسي وتمكين النخبة النسائية في المجتمع المصري (المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية- نموذجاً)

د.أسماء محمد عباس ابراهيم*

asmaa.m.abbas@alexu.edu.eg

ملخص

تنبع أهمية الدراسة الراهنة من المردود المجتمعي للحراك السياسي الذي اختبره المجتمع المصري على مستوى القاعدة الشعبية والنظام السياسي منذ ٢٠١١م وحتى ٢٠١٣ م وانعكاسه على ملامح الوعي بمنظومة حقوق الإنسان كافة وحقوق المرأة في التمكين السياسي خاصة ودور المنظمات الرسمية في دعم المرأة وتمكينها سياسيا ولذا هدفت الدراسة الراهنة الى رصد دور المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية باعتباره هيئة وطنية أولتها الدولة منذ عام ١٩٩٢ ملف تمكين المرأة مجتمعيا وفي مقدمتها التهيئة السياسية للنخبة النسائية. وقد سعت الدراسة للتعرف على مظاهر ومستويات التمكين السياسي للنخبة النسائية وتشخيص دور المجلس القومي للمرأة في المساهمة الفعلية لتهميش المعوقات أمام النخب النسائية لتمكينها مجتمعياً وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ضمن تطبيق طريقة المسح الاجتماعي بالعينة على(٥٠) مفردة ودراسة الحالة على (١٠) من الحالات وتم تحليل النتائج في ضوء المقولات النظرية للاتجاه النسوي والمجال العام. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن المناخ والبيئة السياسية في مصر خاصه عقب الموجه الثانية للحراك والتغير السياسي في يونيو (٢٠١٣) أتاحت فرصة جيدة للتمكين السياسي للنخبة النسائية في مصر وجاء ذلك بنسبة (٧٠%) من اجابات عينة الدراسة. كما جاءت اجابات مبحوثات عينة الدراسة بنسبة (٤٦.٢%) لتؤكد أن التميز النوعي (الجندري) بين المرأة والرجل من أهم المعوقات التي تعد تحدياً من تحديات التمكين السياسي للمرأة، وضرورة

* مدرس بمعهد العلوم الاجتماعية - كلية الاداب- جامعة الاسكندرية

الانتهاء من تلك النظرة الموروثة تحقيق قدر اكبر من التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة في كافة المؤسسات والقطاعات. كما اشار تحليل دليل المقابلة الخاص بالعضوات أن المجلس القومي للمرأة يتبنى برامج وسياسات خاصة لها دورها في تحقيق التمكين السياسي وذلك من خلال لجنة المشاركة السياسية بالمجلس ووحدة دعم المرأة سياسياً داخل المجلس وذلك بالتعاون مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الداعمة للمرأة على المستوى المحلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي للمرأة- النخبة النسائية- المجلس القومي للمرأة- الحراك السياسي.

مقدمة

بات الاهتمام بفكرة التمكين السياسي للمرأة في المجتمع المصري منذ القدم. ولكن حديثاً نجد أنها زادت وبقوة نتيجة لموجة الحراك الاجتماعي والسياسي والذي مازال يحدث نتيجة تحولات سياسية واجتماعية وأيضاً ثقافية أو ما يمكن تسميته بإصلاحات وتعديلات في الشأن الداخلي السياسي. وأن هذا البحث يعد محاولة للتعرف علي أثر الحراك السياسي المصري بعد أحداث ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م ومردود ذلك علي التمكين السياسي للنخبة النسائية المصرية وما أعقبه من تغيرات في حياة النساء من حيث المشاركة والانخراط في الحياه السياسية باعتبار أن المرأة عضواً أساسياً في المجتمع. كل هذا يجعلنا نسعى للتعرف علي حقيقة الأوضاع السياسية وهل غيرت تلك التغيرات الثورية والتحولات السياسية في حياة المرأة سياسياً وأصبح لديها القوة لتحقيق التمكين السياسي أم لا ؟

ومن مظاهر وملامح التمكين إبداء المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي والمشاركة بقوة في الاستفتاءات والعمليات الانتخابية والسياسية ، وإبداء الرأي

في الحوارات المجتمعية والإعلامية المفتوحة. وبصفة عامة علينا ألا نغفل أن الحراك المجتمعي في البلدان العربية، وما أطلق عليه الربيع العربي بما في ذلك المجتمع المصري، قد فاجأ الجميع ولم يكن متوقعاً لتغيير الحياة السياسية في مصر بتلك السرعة وبهذا الكم والتحول علي مستوي المؤسسات السياسية والمدنية. وتركز الباحثة في هذه الدراسة عن مدى ما يقدمه المجلس القومي للمرأة بالإسكندرية كمؤسسة وطنية راعية للنخبة النسائية وباعتبار أن المرأة تشكل جزءاً هاما وأداة فاعلة للتنمية والنهوض بالمجتمع المصري، ومن ثم رسم خطوط وخطوات التغيير والإصلاح في المستقبل. ومدى تمكينها ومشاركتها في إحداث التغيير والتحول في الحياة الاجتماعية والسياسية.

ومن هنا تتبلور فكرة البحث كمحاولة للتعرف علي دور المجلس القومي للمرأة لتحقيق أعلى مستويات التمكين السياسي للنخبة النسائية في المجتمع المصري بعد الحراك السياسي والاجتماعي الذي حدث في المجتمع المصري منذ ٢٠١١م وحتى ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣م واتجاه المرأة للاهتمام بحقوقها كشكل من اشكال الوعي السياسي. والكشف عن الأثر الذي تركه الحراك السياسي في قيم المشاركة النسائية في الحياة السياسية في المجتمع المصري، يساهم في التعرف علي طبيعة أوضاع المرأة ووعيها بالتغيرات السياسية والمجتمعية في عمومها، وهل اسهمت تلك المشاركة في تحقيق تمكينها وأدائها لأدوارها المجتمعية أم العكس؟ .

أولاً : مشكله الدراسة:

احتلت قضية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً مرتبة متقدمة في المجتمع المصري وأصبحت مؤشراً علي مدي تقدم الحياة الديموقراطية في المجتمعات

الإنسانية وخاصة العربية. فتمكين المرأة سياسياً أرتبط بالشرعية القانونية والتي تتمثل في عمليات التصويت والانتخاب والاشتراك في عمليات صنع القرار ومع بداية مسيرة تمكين المرأة بدستور مصر الصادر في بداية ٢٠١٤م والذي أعاد للمرأة الكثير من حقوقها السياسية والاجتماعية، ثم جاءت تعديلات هذا الدستور في عام ٢٠١٩م لتكمل بقية خطوات تمكين المرأة خاصة في المجال السياسي ثم خصصت ٢٥% من مقاعد البرلمان في مصر للنساء. ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من وجود مؤسسة وطنية ترعى هذا التمكين وقد تم أنشاء المجلس القومي للمرأة حيث متابعة وتقييم السياسات العامة والتي تؤثر في وضع ومكانه المرأة سياسياً. ووضع مقترحات بشأن رفع مستويات تمكينها سياسياً واجتماعيا. وأن يهتم المجلس بدراسة المشكلات الي تواجهها سياسياً واجتماعياً ووضع حلول لها والعمل على وضع خطط بديلة واستراتيجيات لتنشيط دور المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية . كما يهتم المجلس بإنشاء مركزا لتنمية مهارات المرأة في مجال المشروعات الصغيرة بتمويل من هيئة المعونة الامريكية لتدريب المرأة على كيفية اداره المشروعات الصغيرة (الغنام،٢٠٢٠: ١) ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة وتعكس لدور المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية في دعمه وتبصيره بالحقوق السياسية لها وهل تلك المميزات والحقوق التي نالتها المرأة ساهمت في تكوين نخبة نسائية فاعلة ؟.

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية **الدراسة النظرية** في تناولها لقضية هامة وباتت مطروحة حديثًا وبقوة علي الساحة السياسية في المجتمع المصري وهي قضية تمكين النخبة النسائية والتي تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية لها من خلال وصولها

للمجالس النيابية، وتوليها المناصب التنفيذية. وذلك من خلال رصد وتحليل واقع تمكين النخبة النسائية في المجتمع المصري بعد أحداث موجة الحراك السياسي المصري من (٢٠١١م وحتى٢٠١٣م) . وبناء على ما تقدمه الدراسة من بيانات واحصاءات ونتائج مستمدة من الواقع من خلال الدراسة التطبيقية قد تكون تلك الدراسة كغيرها من الدراسات المهتمة بدراسة المرأة في الحياه السياسية كما يمكن أن تعد دليلاً علمياً للباحثين المهتمين بنفس المجال. كما تأتي أهميتها في التعرف على واقع مستويات تمكين المرأة والتحديات التي تواجهها وذلك انطلاقا من الاهتمام بالمرأة واطلاق عام ٢٠١٧م عاماً للمرأة المصرية، أملاً في تحقيق العدل والمساواة، وتوزيع فرص العمل والتكافؤ بين النوع الاجتماعي. كما تكمن الاهمية **التطبيقية للدراسة** في محاولة الوصول لمجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات الداعمة للنخبة النسائية وذلك لتعزيز فرص تمكينها وتوضيح نسب المشاركة السياسية لها بشكل خاص والتعرف على تمكينها في

في توليها المراكز القيادية المؤثرة في نجاح دورها الذي تقوم به من أجل النهوض بمجتمعها.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي:

١- **التعرف** علي استراتيجيات التمكين للنخبة النسائية بالمجلس القومي للمرأة بعد أحداث موجة الحراك السياسي منذ (٢٠١١م وحتى٢٠١٣م) ورصد مستويات تمكين المرأة مجتمعياً وسياسيا.

٢- **الكشف** عن الدور الفعال للنخبة النسائية في المجلس القومي للمرأة ونوعية المشاركة التي قامت بها عينة الدراسة ومدى تمكينها سياسياً.

٣- **التعرف** على دوافع المشاركة السياسية للنخبة النسائية بعد أحداث الحراك السياسي في المجتمع المصري.

٤- **رصد** التحديات التي يمكن أن تواجه النخبة النسائية في تحقيق دورها في التمكين السياسي.

رابعا: تساؤلات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها والتساؤل الرئيسي لها، وهو **ما مستويات التمكين السياسي للنخبة النسائية في المجتمع المصري عقب أحداث الحراك السياسي في ٢٠١١ و ٢٠١٣ م؟** وتحاول الباحثة أيضا الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل ما يلي :

١- ما أهم الاستراتيجيات والبرامج التي يتبعها المجلس القومي للمرأة بهدف تحقيق التمكين السياسي لها؟

٢- ما دوافع المشاركة السياسية للنخبة النسائية بالمجلس القومي للمرأة بعد أحداث (٢٠١١م وحتى٢٠١٣م)؟

٣- ما تحديات التمكين السياسي للنخبة النسائية في المجتمع المصري؟٠

٤- ما الدور الرئيسي للمؤسسات الوطنية النسائية (المجلس القومي للمرأة) في التوعية السياسية للمرأة؟.

خامسا: الدراسات السابقة .

- **الدراسة الاولى بعنوان** "تأثير ثورة ٢٥يناير على المشاركة السياسية للمرأة المصرية (شحاته،٢٠١٨: ٢٨٢-٢٩٢) دراسة مقارنة في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥م.

- هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير احداث ٢٥ يناير ٢٠١١ على المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال رصد حالة مشاركة المرأة في التظاهرات والفاعليات السياسية المختلفة وفى مواقع اتخاذ القرار، وكذلك تمثيلها السياسي في المجالس النيابية والمحلية، ومعرفة المعوقات التي تعيق أداء دورها الفعال في الحياة السياسية بما يمكننا في النهاية من معرفة مدى التغييرات التي حدثت على المشاركة السياسية للمرأة المصرية منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما بعدها لنستطيع وقتها الحكم على تطور تلك المشاركة وما وصلت إليه وما يمكن أن تصل إليه في المستقبل. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١- أظهرت أن قضايا مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية تشهد حركة متزايدة نحو تعميق الديمقراطية خاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ إلا أنه ما زال تمثيل المرأة محدودا للغاية في معظم مستويات الحكم والسلطة؛ حيث لم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم على الرغم مما تتمتع به المرأة من المهارات القيادية والتنظيمية المختلفة.

٢- لا يوجد تمثيل معادل لأغلبية المرأة العددية في الهيئات النيابية سواء تصويتا أو ترشيحا حيث ما زال يسود الحياة السياسية توزيع غير متكافئ للموارد السياسية، بالإضافة إلى أن قضية التمكين السياسي للمرأة المصرية وفاعلية دورها وتعزيز مشاركتها في العمل السياسي ما

زالت منقوصة وغير مكتملة حتى الأن بسبب الواقع الاجتماعي السائد ورسوخ النظرة (الدونية) للمرأة والفكر الراسخ بأنها لا تستطيع العمل في تلك المجالات، وأنها لا تمتلك المهارات اللازمة والقدرات التي تجعلها تستطيع المشاركة في الحياة السياسية والحزبية بفاعلية. ٣- توصلت الدراسة إلى اقتصار مشاركة المرأة المصرية في الأحزاب السياسية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الوجود الرمزي فقط سواء في الهياكل العليا للأحزاب أو على مستوى التنظيم القاعدي في المحافظات مما جعل في النهاية الأحزاب تستمر في تهميش النساء بداخلها أكثر وبتقليص عدد المرشحات في الانتخابات ليصب ذلك في مصلحة الرجال كما أنه لم يتغير موقف الأحزاب عامة ؛ حيث لم تدفع بالنساء في الانتخابات البرلمانية المختلفة التي جرت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير بالقدر المناسب لأعداد المرأة المصرية ومكانتها ودورها في المجتمع وفى الحياة السياسية.

وأخيرا أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات داعمة لتمكين النساء في جميع المجالات مع تقديم كل أوجه الدعم لهن بما يضمن وصولهن إلى مواقع اتخاذ القرار، وضرورة مراجعة جميع التشريعات والقوانين وإزالة كل المعوقات التي تحول دون وصول النساء إلى مواقع صنع القرار والمواقع القيادية مع سرعة إصدار حزمة من القوانين الداعمة لمشاركة النساء، وضرورة وجود (كوته) للمرأة المصرية في الوظائف التي تعانى فيها المرأة من التهميش وخاصة في القضاء والمواقع القيادية على أن يتم ربط تلك (الكوته) أي الحصة التميزية بفترة زمنية محددة، وضرورة تعديل البرامج واللوائح الخاصة بالأحزاب السياسية في مصر

على أن تتضمن تلك البرامج واللوائح بعض النصوص أو المواد التي تضمن تمثيلا مناسبا للمرأة في المستويات القيادية وفى صناعة القرار داخل الأحزاب.

- **الدراسة الثانية بعنوان "التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية: تحليل سوسيولوجي**(محمد،٢٠١٨: ٣٩٢-٤٧٤) أظهرت النتائج العامة للدراسة أن درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة جاءت مرتفعة في حين أن وظائف الأحزاب السياسية في تفعيل مشاركة المرأة سياسياً جاءت منخفضة وأن الدور الذي يقوم به الأحزاب السياسية لتمكين المرأة منخفضاً.
- **الدراسة الثالثة بعنوان "مشاركة المرأة بالعمل السياسي في ظل التشريع المصري:** (طايل، ٢٠١٦: ٥٥٧-٦٠١) دراسة تحليلية للمجتمع المصري في الفترة من ١٩٨١-٢٠١٠م وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أبرزها (أن مستوي القوانين الصادرة في النصف الثاني من القرن العشرين أوضح أن الدولة المصرية والمشرع المصري لم يدخر جهداً في إقرار النصوص الدستورية والقوانين التي تكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة التشريعية. حيث ظلت نسب النساء ضعيفة أمام نسب الرجال في مقاعد المجالس التشريعية، كما أن هذه النسب تنخفض مع إلغاء العمل بهذه القوانين مع وجود القوانين أو إلغائها فتظل نسب النساء ضعيفة مقارنة مع نسب تمثيل الرجال.
- **الدراسة الرابعة دور المرأة في البرازيل في الحياة التشريعية Quotas for Women in the Brazilian Legislative System** (Clara.2003:78-107) ناقشت هذه الدراسة دور المرأة في البرازيل واسهاماتها في الحياة التشريعية والحقوق المدنية ومدى مساهمتها ومشاركتها في النظام السياسي

في البرازيل و نظام الكوتا في البرلمان وعدد المقاعد المتاحة للمرأة و العوامل التي ادت الى صعود المرأة في الحياة وتمكينها بشكل عام .

- **الدراسة الخامسة دراسة كانديس وآخرون بعنوان** women and politics **التمثيل السياسي للنساء في دول الاتحاد الأوروبي** (candice.2012:87-107) وركزت الدراسة على مزايا وعيوب التمثيل السياسي للنساء في البرلمان الأوروبي من خلال دعم المؤسسات النسائية والحركات النسائية في ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وتلك الدول هي: ايطاليا وإسبانيا وفنلندا .
- **الدراسة السادسة جاي ويرا سوارنا بعنوان التعليم كبعد اجتماعي** women and education (jayaweera,2010:411-420). ووضحت الدراسة أثر التعليم على مظاهر تمكين المرأة سياسيا، ومدى تأثير التعليم في بناء ثقافة المرأة، وتنمية قدراتها علي المشاركة.
- **الدراسة السابعة بارنت جيناي women have found respect** (jennie,2011:303-330) وركزت تحديدا على مشاركة المرأة سياسيا في دولة رواندا من خلال تحليل وتفسير الإدراك الشعبي لمدى أهمية أدوار النساء في السياسة والمجتمع.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

استفادت الباحثة من بعض النتائج والتوجهات النظرية والمنهجية التي جاءت بتلك الدراسات العلمية حول النخبة السياسية النسائية محلياً ودولياً والاستعانة بها في بناء فكرة البحث الحالي. ومع تحليل التراث النظري للدراسات العربية والمحلية، تبين اهتمام المجتمع والحكومة المصرية بقضية تمكين المرأة سياسياً والتأكيد على زيادة مشاركة المرأة المصرية في الحياه السياسية بعد ثورة ٢٥يناير على الرغم من ضعف تمثيل المرأة في مستويات الحكم والسلطة وعدم وجود

تمثيل معادل لأغلبية المرأة في الهيئات النيابية سواء بالتصويت أو الترشيح. كما أشارت ايضا الدراسات أن وظائف الاحزاب السياسية لعبت دوراً منخفضاً في التمكين السياسي للمرأة. وأشارت ايضا الدراسات لمستوى القوانين والتشريعات وأن قوانين وتشريعات الدولة المصرية لم تقلل من جهدها في إقرار النصوص الدستورية والقوانين التي تكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة التشريعية. وبتحليل التراث النظري الاجنبي تبين اهتمام معظم الدراسات بدراسة نظام مشاركة وكوته المرأة في المجالس النيابية، وعدد مقاعد المرأة في البرلمان واهتمت ايضاً بتأثير التعليم كبعد اجتماعي لتمكينها سياسياً واجتماعيا. وقد تتفق الدراسة الحالية وتختلف مع الدراسات السابقة في دراسة اوضاع النخبة النسائية سياسياً وتحديد مستويات التمكين السياسي لها وتختلف في دراسة طبيعة المؤسسات الرسمية والتي تتمثل في دور المجلس القومي للمرأة باعتباره هيئة وطنية تهتم بقضايا المرأة فقط خاصة بعد الأحداث السياسية التي مرت بالمجتمع المصري منذ ١٠ سنوات تزامناً مع تجديد عضوية المجلس وإعادة تشكيلة في٢٠١٨م.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- **منهج الدراسة** اعتمدت الدراسة على مداخل منهجية متعددة حيث تساعد الباحث في دراسته للوصول إلى قانون عام يؤدي إلي فهم حقيقة ما ولمعالجة موضوع الدراسة اعتمدت الباحثة في دراستها على مجموعة من المناهج التي تتلاءم مع مشكلة البحث أهمها ما يلي:

أ- **طريقة المسح الاجتماعي بالعينة:** وذلك حتى تتمكن الباحثة من تتبع دور النخبة النسائية من خلال رائدات العمل السياسي في الحياة

المعاصرة بالمجلس القومي للمرأة بمحافظة الاسكندرية. و تحليل وتفسير النتائج المستخلصة من إجابات المبحوثات من خلال استمارة الاستبيان المطبقة على عينة عشوائية من العضوات المترددات على المجلس القومي للمرأة، والمتطوعات بلجان المجلس وخاصة لجنة المشاركة السياسية ووحدة الدعم السياسي، إضافة إلي تطبيق دليل المقابلة على العضوات المعينات بالمجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية .

ب-**المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة:** حيث جمع بيانات واقعية ومفصلة عن موضوع الدراسة والاهتمام بتحليلها وتفسيرها والتعمق فيها والوصف الدقيق لهدفها وتحليل وتفسير النتائج المستخلصة من إجابات المبحوثات المتطوعات بلجان المجلس وخاصة لجنة المشاركة السياسية، إضافة إلي تطبيق و تحليل دليل المقابلة المتعمق والمطبق على العضوات المعينات بالمجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية .

٢- **المجال الزمني للدراسة:**

وينقسم إلي مرحلتين:

- **الأولى:** مرحلة استطلاعية للتعرف على مجتمع البحث وتحديد إمكانياته لمفهوم التمكين والمشاركة السياسية وتمت تلك المرحلة في الفترة من أول أكتوبر ٢٠١٩م وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩م .(وتم إرجاء تطبيق الدراسة الميدانية نظراً لجائحة كورونا وتطبيق الاجراءات الاحترازية بالدولة سواء بالغلق أو تطبيق حظر التجوال).
- **الثانية:** وتم استئناف الدراسة الميدانية وتطبيق المقابلات بعد الغاء حظر التجوال في الفترة من أول يونيو ٢٠٢٠م وحتى نهاية أكتوبر

٢٠٢٠م وتمت بالمقابلات اليومية للمجتمع النسائي بالمجلس القومي للمرأة وتطبيق الاستبيان الخاص بالدراسة ودليل المقابلة الخاص بالعضوات المعينات بالمجلس.

- **سابعا: مفاهيم الدراسة**

يحتوى البحث على مجموعة من المفاهيم والتي تعد تعبيراً عن أشياء متجانسة وهي عبارة عن وصف تجريدي لوقائع ملحوظة من المجتمع .. ومن أهم المفاهيم الأساسية للدراسة والتي تناولتها الباحثة ما يلي :

١- التمكين السياسي

٢- النخبة النسائية السياسية

٣- الحراك السياسي

١- **التمكين السياسي** Political Empowerment

يشير التمكين السياسي للمرأة إلي جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، وبتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، حيث تعد المشاركة السياسية احدى المجالات الثلاث الأساسية في مفهوم التمكين السياسي حيث يشير لإيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع والحكومة والبرلمان (مسعد، ٢٠٠٨: ٩٠). وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله. وبشكل آخر ان المقصود بالتمكين السياسي للمرأة هو وصول المرأة إلى مراكز

صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار إذ أن هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في صنع القرارات أو تؤثر فيها .

ويعرف التمكين السياسي **إجرائياً** بأنه "عملية تتطلب تبني سياسات وإجراءات مؤسساتية وتشريعية تهدف للتغلب على أشكال التهميش واستخدام الموارد البشرية النسائية في المشاركة السياسية ووضع الخطط لصنع القرار والعمل على تغير واستبدال النظم القائمة بنظم انسانية لإدارة الشأن العام في كل مؤسسات صنع القرار.

ب –تمكين المرأة في السياسة والاتفاقات الدولية

لابد من التنويه إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948 يتسع ليشمل الاتفاقات والمعاهدات والإعلانات والمبادئ التي تفصل مكونات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وتعمق حمايتها للحقوق والتي من أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إن البنود الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشمل كل إنسان، وهذا يعني ضمناً شمولها للنساء بشكل عام .فلا يمكن فصل حقوق النساء عن مفاهيم حقوق الإنسان بشكل عام. فالمادة الأولى من الإعلان تؤكد مبدأ المساواة" ولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق ."كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وشرعة حقوق الإنسان المتفرعة عنه يقدمان الحقوق والمسؤوليات نفسها بصورة متساوية ودون تمييز،

فهما مثلاً ويقران بالحقوق للنساء والرجال، الأولاد والبنات كلّهم، عن طريق تقرير إنسانيتهم بغض النظر عن أي دور لهم أو أي وضع هم عليه أو علاقة لديهم . وقد أعلنت الأمم المتحدة في ميثاقها، بأنها لن تدخل في دائرتها، ولن تقبل في عضويتها، إلاّ الدول التي تعترف بحقوق الإنسان، معياراً للحضارة المفروضة على كل عضو من أعضاء الأسرة الدولي. وطالبت الأمم المتحدة دول العالم، بتأمين تدابير وطنية ودولية، لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان بصورة شاملة وفعالة. وقد أكدت المؤتمرات كلّها التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقود الماضية ضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار، باعتبار أن القيادة ومواقع اتخاذ القرار هي قوة مؤثرة وموجهة ومخططة في عمليات التنمية الشاملة، ولهذا طالبت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية الحكومات الإسراع في عملية المساواة. و بالفعل حدث تطور في البيئة العالمية متمثلاً في وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة، والتي صدرت عن العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات، فقد أكدت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة للعام 1966 م أن للنساء الحق في التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز، وكذلك للنساء في أن ينتخبن جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، بشرط التساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز، وكذلك ضرورة تقلد المناصب العامة دون أي تمييز ضدهم. ثم جاء المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995 ، الذي جاء فيه" المساواة بين الرجل والمرأة هي قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية، وهي .شرط مسبق ضروري وأساسي للمساواة والتنمية والسلامة. وقد طالبت خطة بكين الصادرة أيضاً عن المؤتمر الحكومات في العالم بالعمل على زيادة

مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار. كما تبنت اليونسكو منذ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول المرأة، سياسة واضحة في برامجها من أجل تمكين المرأة في مجالات عديدة من الحياة، وأهمها التربية والتعليم والعمل واعتمد المؤتمر العام للمنظمة في دورته الثامنة والعشرين باريس، تشرين الثاني 1995 استراتيجية ثلاثية لتطبيق إعلان بكين وخطة عمله حول المرأة، وتشمل الاستراتيجية الجوانب الآتية: (المؤتمر العالمي للمرأة،١٩٩٥).

- أن يمثل منظور الجندار أو النوع تياراً رئيسياً يتخلل جميع نشاطات تخطيط السياسات، والبرمجة والتنفيذ، والتقييم
- أن تشجع اليونسكو مشاركة النساء الواسعة والنشطة.
- أن تحاول المنظمة وضع برامج ومشروعات ونشاطات تستفيد منها الفتيات والنساء، وتكون موجهة إلى تعزيز المساواة، وبناء الطاقات والقدرات المحلية وإلى تمتع النساء بالمواطنة الكاملة.

من الملاحظ من القراءة المتأنية لما صدر عن تلك المؤتمرات الدولية أن هناك اتفاقاً عاماً في الرأي على أن المرأة كالرجل كلاهما له مصلحة حقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجب عليهما أن يشاركا معاً في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تحقيق التنمية في المجتمعات .ولعل الحدث الأهم في هذا المجال هو اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1979، حيث اعتبرت الاتفاقية الصك الدولي لحقوق النساء كافة. ومع أن هناك عهدين تم إقرارهما في عام 1966 بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدرك المجتمع الدولي أن المرأة تحتاج إلى صك خاص بها يستطيع أن يضمن بالكامل حقوق المرأة، وبناء عليه، شرعت

لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تصوغ الاتفاقية كصك شامل يمكن أن يضم طائفة واسعة من حقوق المرأة .دعت الاتفاقية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فاعلة للمرأة في مراكز صنع القرار .وجاء في المادة (7) من الاتفاقية نفسها ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في :

أ – التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب للهيئات جميعها التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام .

ب– المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على المستويات الحكومية جميعها .

ج – المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع السياسي للبلد.

د – تحديات المشاركة السياسية للمرأة العربية:

إن قضية تمكين المرأة هي قضية اجتماعية اقتصادية، ولا يمكن بحث هذه القضية بعيداً عن قضايا المجتمع، إذ إن دراسة قضية المرأة بشكلها الصحيح يجب النظر إليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ولا يجوز ربط هذه القضية باضطهاد الرجل للمرأة فقط، إن قضية المرأة هي أبعد من كونها قضية رجل وامرأة، إنها قضية اجتماعية لمجتمع ما، وهي مرتبطة بزمان ومكان معينين لأنها وليدة ظروف تاريخية ومكونات اجتماعية خاصة بكل مجتمع. فقضية المرأة في البلدان المتقدمة هي مطروحة ولكنها مختلفة عن قضية المرأة في

مناطق أخرى من العالم، ومنها البلدان العربية .فعلى الرغم من أن معظم البلدان العربية أقرت تشريعات وقوانين تساوي بين الرجل والمرأة، لكن هذه المساواة لم تتحقق على أرض الواقع، وهذا يعود إلى أن هذه القضية هي قضية تاريخية وثقافية واجتماعية، وهي جزء من عهود الانحطاط الطويلة التي عانت منها الأمة العربية، ومن ثم هي جزء من التخلف والتبعية والتجزئة التي تعيشها البلدان العربية من نظرة متواضعة إلى بدايات النهضة العربية يلاحظ أن للمرأة حيزاً مهماً في خطاب النهضة العربية، فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي بدأت تظهر توجهات عديدة نحو المطالبة بحرية المرأة وحقوقها، وهيأت لها المناخ الفكري الملائم لذلك، وبدأت تظهر بوادر إشراك المرأة في الحياة السياسية كما فعل حزب الوفد في مصر، وحزب الكتلة الوطنية في سورية، وتم تشجيع تعليم المرأة وتأسيس الجمعيات النسائية، وترافق ذلك مع صدور قوانين تتعلق بالأحوال الشخصية، كما تم إعطاء المرأة حق الانتخاب(حسن،٢٠١٣: ١٠٧) ضمن قيود محددة. وظهر على أرض الواقع أدباء دعموا قضية المرأة مثل" سلامة موسى "في مصر حيث قال "إن حل مشكلة المرأة يكون بأن نساوي بين الرجل والمرأة " وقد ربط موسى "بين تحرر المرأة والتحرر الاقتصادي من خلال إعادة النظر بالتشريعات المتعلقة بالإرث." وفي سورية عد" عبد الرحمن الشهبندر "أن مقدار التحرر الذي تحصل عليه المرأة من العبودية السالفة في أي مجتمع هو بالضبط مقياس لتحرر هذا المجتمع ."وأحدث" الطاهر حداد "ضجة صاخبة في تونس عندما نشر كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع"، دعا فيه إلى النهوض بالمرأة وعدها عضواً فعالاً. وفي العراق انتقد"معروف الرصافي "وغيره، موقف الرجال من النساء داعين إلى تحرير المرأة.وعرفت البلدان العربية عدداً كبيراً من أوائل

النساء اللواتي أسهمن في طرح قضايا المرأة وجسدن ذلك على أرض الواقع، مثل هدى شعراوي ودرية شفيق في مصر وماريا مراش ولبيبة هاشم في سورية، ونظيرة زين الدين في لبنان (الأحمر وبلول،٢٠٠٧: ٢٢) مما تقدم يمكن الإشارة إلى أن المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة العربية يحول دون تحقيقها مجموعة من التحديات، المتداخلة والمتشابكة مع بعضها البعض، كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، حتى أنها تكاد تشكل فيما بينها حلقة مفرغة لا تعرف بدايتها من نهايتها، أو كيف الخروج منها. ولعل من أهم هذه التحديات :التحديات الاجتماعية الثقافية والدينية، ومستوى التعليم ونوعه، التحديات الاقتصادية المتعلقة في انخراط المرأة في سوق العمل، والتحديات التشريعية، وأخيراً التحديات السياسية. وتركز الباحثة هنا على التحديات الاجتماعية والثقافية ومستوى التعليم ونوعه.

أ –التمكين وتحديات القيم الاجتماعية والثقافية:

على الرغم من الطرح المبكر لقضية المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة سياسياً في البلدان العربية، والاهتمام العالمي الواسع بقضايا تمكين المرأة ضمن اتفاقيات ومعاهدات وتوجهات التزمت بها معظم دول العالم، ومنها الدول العربية، فضلاً عن تنامي الدعم والاهتمام المتزايد لتأكيد المشاركة السياسية للمرأة العربية، وبالفعل وصولها إلى مناصب قيادية على المستويات جميعها (العودات،٢٠١٦: ١٢٩) ما تزال فكرة تمكين المرأة العربية سياسياً، تلقى المعارضة التي تستند إلى اعتبارات ثقافية اجتماعية وبالأخص الاعتبارات الدينية، وتختلف قوى المعارضة في التمكين السياسي للمرأة بين رفض مطلق ورفض جزئي. تستند الآراء التي تعارض حقوق المرأة السياسية إلى أن ممارسة

السلطة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى، إنما تمثل الولاية العامة أو القوامة على المجتمع، لأنها السلطة الأعلى التي تحاسب الوزارة رئيساً و وزراء، وتسير أمور السياسة، ويؤكدون أن الولاية العامة مقتصرة على الرجال دون النساء حسب الشريعة، وعملاً بالآية الكريمة" الرجال قوامون على النساء. واستناداً إلى الحديث الشريف "لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة".

بالطبع ليس الهدف من البحث الدخول في سجال مع أصحاب هذا الرأي، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذا الفهم للآية الكريمة والحديث الشريف غير دقيق وهو فهم ضيق لهما، فالآية الكريمة المشار إليها واردة في سياق الحديث عن شؤون الأسرة، فهي قوامة الرجل على أهل بيته، ويؤكد ذلك قراءة الآية في سياقها، ولا علاقة لذلك بالحقوق السياسية .فيما يخص الحديث الشريف المشار إليه فهو وارد في شأن الإمامة، ولا علاقة له بالحقوق السياسية المتعلقة بالانتخابات والترشيح، ويؤكد ذلك قول الرسول الكريم) ص " (ولو أمرهم "أي قيادتهم ورئاستهم العامة، ويؤكد – أيضاً – سبب ورود الحديث، حيث تولت بنت كسرى الحكم خلفاً لأبيها، ويؤكده مرة ثالثة، أن الفقهاء عندما دققوا في الحديث، وتناولوا شروط الإمامة، ومنها شرط الذكورة، لم يتطرقوا للحقوق السياسية المتعلقة بالانتخابات والترشيح، فالمتفق عليه هو منع المرأة من الإمامة العظمى أو الخلافة، ولم يناقشوا الأمور المعاصرة من انتخاب أو ترشيح أو غيره .بطريقة أخرى يمكن أيضاً الإشارة إلى أن القرآن الكريم يبدو معارضاً لهذا الحديث، فالقرآن الكريم ذكر حكم بلقيس بالشورى مثنياً عليه " قال :يا أيها الملأ أفتوني في أمري وما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون (القران الكريم ،سورة النمل، الآية ٣٢) ولكن ربما هو الخوف من الحكم المطلق للمرأة، وهذا غير موجود في الديمقراطيات

المعاصرة وفي سيادة حكم المؤسسات .أما من ينوه إلى أن المجالس المنتخبة ستحاسب أعلى المسؤولين بحكم ملكيتها لحق المحاسبة .فالمتفق عليه أن المحاسبة هو أمر مشترك بين المسلمين جميعاً، بغض النظر عن مراتبهم ونوعهم، ويذكر التاريخ الخليفة العادل عمر بن الخطاب) رضي الله عنه " أصابت امرأة وأخطأ عمر ."ولتأكيد ما سبق من المعلوم أن شيخ الأزهر في مصر أفتى بأنه يحق للمرأة المسلمة أن تستلم رئاسة الدولة (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤) إذاً يلاحظ أن معارضي التمكين السياسي للمرأة العربية يستندون إلى فهم مشوش وخاطئ للدين .أما في الطرف الآخر فيعتقد أنصار الحقوق السياسية للمرأة أن في الشرع ما يؤكد حقوق المرأة السياسية، فالله) جل جلاله (كرم الإنسان، وأعطاه حقوقاً لا يحق لبشر أن يصادر هذه الحقوق أو ينتقص منها . إن القاعدة العامة في الشريعة الإسلامية هي المساواة العامة في الحقوق العامة والواجبات بين الجنسين، إلا ما تم استثناؤه بنص صريح. ففي الحقيقة لم يثبت ورود نص قرآني أو سنة نبوية أو إجماع صحيح أو كتاب يحرم حق الانتخاب والترشيح على المرأة، فليس من حق البشر أن يقوموا بالتحريم من غير دليل، إذ لو كان محرماً لنص عليه القرآن أو فصلته السنة. إن العمل الانتخابي، هو توكيل ونيابة، والعمل النيابي، هو رقابة وتشريع، والمرأة في الإسلام ليست ممنوعة من التوكيل أو من الرقابة والتشريع .وإذا ما حاول بعضهم أن يستشهد بالاختلاف شرعاً بين الرجل والمرأة في الميراث والشهادة، فذلك لاعتبارات معينة لا علاقة لها بنقص أو كمال أحدهما. فالله تعالى توجه للجنسين معاً والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر(القرآن الكريم، سورة التوبة، الاية٧١) .

والمرأة في العهود الأولى للإسلام مارست أشكالاً من الحقوق السياسية مثل البيعة والهجرة والدفاع عن الإسلام والرقابة والسياسة، بما يتناسب مع ذلك العصر (العودات،٢٠١٦: ١٥١). مما سبق وغيره يستنتج أنه لا توجد أية مبررات أو مسوغات تمنع المرأة من ممارسة الحقوق السياسية والانخراط بها وبالأسلوب الذي يتلاءم مع الوقت الراهن. ولكن من المفيد أن يشار إلى أن مسألة المشاركة السياسية للمرأة على أرض الواقع، حسمت لدى معظم التيارات السياسية الإسلامية، والفكر السياسي الإسلامي قد تجاوز هذه القضية، على الرغم من وجود تيارات متعددة ومؤثرة في بعض المجتمعات العربية، ما زالت متمسكة بمعارضة اشتراك المرأة في الحياة السياسية.

ب-التعليم مطلب للتمكين السياسي للمرأة .

فضلاً عما سبق يرتبط التمكين السياسي للمرأة العربية بمشكلات عديدة، لعل أهمها التعليم، فالتعليم يُعد أحد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، والمشاركة والاختيار الحر . إن عدم المساواة في مجال التعليم يعد انتقاصاً من حقوق المرأة، وعائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها وإمكانياتها وشعورها بإنسانيتها، وهو من العوامل المهمة التي تساعد على ازدياد وعي المرأة وتحررها الفكري (swarna,2008 :420) .فمن المسلم به أن عناصر تمكين المرأة الأساسية مثل المساهمة في العمل السياسي والاجتماعي والدخول الواسع في مجال التوظيف والعمل وغيرها، كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة .إن عدم امتلاك المرأة لناصية التعليم يجعل نيل فرصتها في المشاركة السياسية والاقتصادية من الأمور فائقة الصعوبة، بل مستحيلة. تشير الدراسات

إلى أن البلدان العربية حققت خلال العقود الثلاثة الماضية تطوراً كمياً ملحوظاً في التعليم عموماً وتعليم المرأة خاصةً (بيبرس،٢٠١٥: ٩٠) ، ومن أهم العناصر التي أسهمت في التطور الكمي الكبير في عدد الطلبة المقيدين بمراحل التعليم المختلفة على الصعيد العربي، هو النمو السريع الذي طرأ على تعليم الإناث . فالنمو في عدد الإناث المقيدات في مراحل التعليم المختلفة تم بمعدل أسرع كثيراً من الذكور، وانخفضت الفجوة في التعليم بين الجنسين في معدلات القيد الإجمالية إذ إن معظم المجتمعات العربية قد حققت تحسناً في مجال محو الأمية وتخفيض معدلات الأمية. كما أن هناك فجوة أخرى مهمة بين الجنسين، إذ إن معدل مساهمة الإناث في التعليم في إطار عدم دخول المرأة مجال العمل، فضلاً عن أن هناك تفاوتاً كبيراً في أوضاع التعليم بين الريف والمدينة، فالالتحاق يكون أقل في الريف عنه في الحضر (عواد،٢٠٠٦: ٤٩) وهذا ينطبق على الإناث أكثر من الذكور نظراً إلى التقاليد والعادات والمعتقدات الاجتماعية في الريف والتي تضع للفتاة أولوية متأخرة في التعليم بسبب الزواج المبكر ومسؤوليته الأسرية المتوقعة .ومازال تعليم الإناث في بعض الدول العربية يختلف عن تعليم الذكور، لأن هناك قناعات بأن تعليم الإناث هدفه هو إعداد زوجات صالحات يقدرن الحياة الزوجية "لذلك يتم التركيز في المناهج والمقررات الدراسية على ترسيخ هذه التوجهات .فضلاً عن قيام بعض الدول العربية بوضع العوائق أمام انخراط المرأة في بعض التخصصات العلمية مثل الهندسة وغيرها. وما زالت مضامين كثير من الكتب المدرسية لا تعكس صورة حقيقية للمرأة كإنسان فعال ونشيط اقتصادياً واجتماعياً .فالواقع العربي في مجال التعليم يؤكد أنه على الرغم من التغير الإيجابي الذي حدث لصالح المرأة قياساً بالمراحل

الزمنية السابقة، فإن هذا التغير محدود العمق في ذات المرأة، وذهنية الرجل ومواقفه. (ابو اصبع، مغرم، ٢٠١٤: ٥٦). إذْ أن المجتمع العربي في هذا المجال يتسم بالانغلاق.

النخبة النسائية Feminist Elite

يشير إلي النضال المتوارث للمرأة المصرية عبر العصور وحتى مشارف القرن الحادي والعشرين، وما تركه دورها المتراكم في مسيرة المشاركة وبناء القوة في المجتمع المصري، فالنخبة النسوية بهذا تهدف إلي دور التجمعات والحركات النسوية المصرية منذ ما يقرب من ٥٠٠٠ عام منذ دورها في مصر القديمة. والتي شهدها المجتمع المصري منذ بداية الحضارة الفرعونية وحتى مراحل التطور النسوي المتمثل في الاتحاد النسوي المصري في الفترة من ١٩٢٣م إلي ١٩٣٩ م (السمالوطي، ١٩٨٧: ١٤٩). وهي تمثل المرحلة الأولى من الحركة النسوية والعمل على بناء قوتها والنخبة داخل المجتمع المصري. وللمرأة المصرية مراحل حافلة من نضالها من أجل إثبات ذاتها وقدرتها على الأداء والعطاء لا سيما خلال القرن العشرين. وبدايات القرن الحادي والعشرين، حيث ظهرت حركات وتجمعات تُعنى بشئون المرأة المصرية منها على سبيل– المثال لا الحصر– لجان المرأة داخل الأحزاب السياسية، والاتحادات النسائية المصرية، وجمعيات الفتيات والمرأة، وغيرها بل وتوجت هذه المسيرة بإنشاء المجلس القومي للمرأة في مصر منذ عام ٢٠٠٠ م ، وكل ذلك الهدف منه تحسين أوضاع المرأة المصرية ودمجها للمشاركة في مسيرة التنمية الشاملة، وتنمية وعيها بالديمقراطية وأهميتها، ومشاركتها في الوعي بأهمية حقوقها وحقوق الإنسان، ليتوج كل ذلك بمشاركتها في الحياة السياسية كقوة مجتمعية لا يستهان بها. وإتاحة أفق أوسع

أمامها لفهم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوعي متكامل، الأمر الذي جعل من المرأة المصرية قوة دافعة وفاعلة في المشاركة المجتمعية. والمعروف أن المرأة المصرية لا يقتصر دورها، ومدى إسهامها داخل الحياة للمجتمع المصري داخليا فحسب، بل وأيضا دورها خارج الحدود الجغرافية والاجتماعية والزمنية للمجتمع المصري حيث تقلدها للعديد من الوظائف الرسمية وغير الرسمية في بلدان خارجية عبر قارات العالم ، حتى صارت المرأة من خلال (النخبة النسوية) تمثل (القوة الناعمة) التي تسهم بدورها الوطني في المحافل الدولية (ناي، ترجمة البجرمي٢٠٠٧: ١٣٦)

- **النخبة السياسية:** هو أحد المفاهيم الهامة والتي وجدت العديد من اهتمام الباحثين والاكاديميين السياسيين نظراً لما له أهمية كبيرة في مجال التنمية والاصلاح السياسي.
- **النخبة:** هي جماعة من الاشخاص يتم الاعتراف بقوة تأثيرهم وسيطرتهم في شئون المجتمع الذي يشكل فيه النخبة أقلية حاكمة يمكن تميزها عن الطبقة المحكومة وفقا لمعيار القوة والسلطة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع مما يجعل ذلك من السهولة لتأهيل النخبة لقياده المجتمع(شطب،٢٠١٣: ٢) .

٣- مفهوم الحراك السياسي Political Mobility

يعد مفهوم الحراك السياسي من المفاهيم الغير دقيقة ويرجع سبب عدم دقته الى المشكلات العامة والخاصة بالقياس في ميدان العلوم السياسية فالاقتصاديين يستخدمون الوحدات أو الفئات النقدية التي توفر تقارير محددة ودقيقة مثل متوسط الدخل أو الإجمالي للدخل والذي يستخدم في قياس النمو أو

التدهور الاقتصادي .. وفي علم السياسة هناك افتقاد لمثل تلك الوحدات التي يقوم عليها التفسير والتحليل .. فالنفوذ والقوة السياسية حتى الآن لا تزال بعيدة عن امكانية القياس المباشر وبالتالي فإن الحراك السياسي يصبح أمراً غير دقيق(الهندي،٢٠٠٥: ١٨) وعلى الرغم من أن الحراك السياسي لا يمكن قياسه بشكل مباشر إلا أن نتائجه يمكن ملاحظتها. وفي تعريف آخر للحراك السياسي نجد أنه" تأثر مجموعة من الأفراد والجماعات بحركة النظام السياسي. تقود هذه المجموعات الأفراد الي التغيير ولا يشترط أن يسير التغيير نحو الافضل دائماً بمعنى أنه قد يتقهقر بعض الشيء. ومن المعروف أن حراك المجتمعات يتمخض عنه انماط مختلفة من الصراع الذي يعني ديناميكية داخل المجتمع تقود الي شكل من الحراك الذي يستلزم ألية تضبط ايقاعه (عبدالسلام،٢٠١١: ٥٨).

وينطلق الحراك السياسي أساساً من جانب المجتمع والقوى السياسية المعارضة للنظام وقد يأتي من النظام بصورة إيجابية أو سلبية مثلما حدث بالفعل لتعديل المادة (٧٦) وتعديل المادة (٣٤) من الدستور المصري لعام ١٩٧١م والتي ولدت رد فعل جماهيري او حراكاً سياسيا. ويرى السيد يس (يس،٢٠١٥: ١٢٣) أن الحراك السياسي هو "الانتقال من حالة الجمود أو الركود السياسي في ظل النظام السلطوي الى حالة من الحيوية السياسية في ظل النظام الليبرالي وهذه الحيوية تكشف عنها تعديلات دستورية– بمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات – واعطاء مساحة حرية أوسع للصحافة في نقد أوضاع المجتمع.

ومن تعريفات الحراك السياسي أنه" النشاطات السياسية (الفردية منها والجماعية) داخل الوطن وخارجه بغض النظر عن كون هذه النشاطات موالية أو

معارضة للنظام السياسي. ويتخذ الحراك السياسي عدة اشكال منها (اجتماعات – مسيرات – مظاهرات – اعتصامات – مطالبات وتجمعات وما شابه ذلك). وإما **حراكاً سلبياً** لا يخدم المصلحة العامة بقدر ما يكون هدفة التجميل وتحركه اجندات لا علاقة لها بهدف الإصلاح المنشود.أو **حراكاً ايجابياً** يهدف للإصلاح كغاية جماهيرية عامة.

للحراك السياسي أليات تتمثل في التوعية والاتصال المباشر بالناس ونشر المعلومات وتبادلها وطرح وجهات النظر جميعها وادارة المناقشات العامة بشفافية ونزاهة وتجرد من الأهواء.

ثامنا: التوجه النظري للدراسة :

١- **نظرية المجال العام: ليوجين هابرماس The Jurgen Habermas General Field Theory** جاءت توجهات هابرماس السوسيولوجية ردا على بارسونز في معالجته لإخفاقات ومنهجيات التأويل، وذلك في تشخيصه للطريقة التي تفرض بها العوامل الخارجية علي المجتمع كالاقتصاد والسياسة (عبدالمعطي، علام، ٢٠٠٢، ص٢٨٥) وكيف ان تلك العوامل تقتحم العوالم الخاصة بالفاعلين الاجتماعين . ولاشك بأن هذا هو المهم بالنسبة لهبرماس إذ انه يجب نقل الاهتمام من حيز الافتراضات المنهجية التي يجب ان تستخدم في دراسة العالم الاجتماعي الي حيز الاهتمام بكيفية عمل العلم الاجتماعي نفسه. ولنظرية الفعل التواصلي لهبرماس ابعاد وامتدادات داخل الحقل الاجتماعي و الأخلاقي والسياسي تسمي بالمجال العام فإذا نظرنا لاهتمام هبرماس بالبعد السياسي (Habermas,1981: 235). فقد سعي هابرماس لتجاوز أزمات العالم المعاصر ونواقص الديموقراطية و ذلك من خلال تأسيس ديموقراطية علي أسس جماعية مثالية للتواصل خالية من أي هيمنة أو سيطرة، كما أنه طرح مفهوم التشاور الذي يعتبره

جوهرياً في ديمقراطية التشاورية والمشاركة ، لأنه في التشاورية يعطي للأخرين الحق في الكلام و النقد ورفع ادعاءات الصلاحية و تقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة للنقاش في الفضاء العمومي. و في ظل ذلك النقاش يتشكل الرأي العام والإدارة السياسية للمواطنين في المجتمع الديموقراطي لان الهدف الاسمي للديمقراطية التشاورية ليس الدفاع عن المصالح العامة. والمصالح العامة كل واحد مطالب بالدفاع عنها انطلاقاً من وجهه نظرة الخاصة وذلك لإقناع المواطنين برأيه بالاعتماد علي وسيلة المناقشة (الاشهب،٢٠٠٦: ١٦٥). ولربط موضوع الدراسة بنظرية المجال العام فنرجع بالتاريخ لخمسينيات القرن الماضي ومع حركات وموجات التحرر الوطني التي انتشرت في أفريقيا حشدت النساء لنيل حقوقهن السياسية والمدنية مثل الحق في التصويت والحق في الترشح للانتخابات مثال ذلك شكلت النساء في السودان العديد من الاتحادات في الفترة التي سبقت الاستقلال في عام ١٩٥٢م تم تأسيس الاتحاد النسائي السوداني والذي قد مارس ضغوطاً على حكومات متتابعة لحصول النساء على حقهن في التصويت والذي تم تحقيقه واكتسبنه في ١٩٦٥م بعد الاطاحة بأول عسكري في السودان من خلال الانتفاضة الشعبية في ١٩٦٤م.

وفي موريتانيا حصلت النساء على حقهن في التصويت عام ١٩٦١م وتم انتخاب أول أمرة في البرلمان عام ١٩٧٥م الا أن التاريخ لم يسلط الضوء بشكل كافي على الحراك النسائي في موريتانيا بشكل كاف. ولكن بعد الانقلاب العسكري في موريتانيا عام ٢٠٠٨م تم التضييق على حلقة الحراك النسائي بشكل كبير.

و في بلاد المغرب العربي فإن كل من المغرب والجزائر وتونس اتبعت مساراً مختلفاً فيما يتعلق بالتمسك بحقوق النساء وتمكين النساء في المجال العام فمثلاً فيما يخص الاحوال الشخصية فإن حكومة المغرب تحالفت مع المجموعات

القبلية واعتمدت قانوناً للأسرة يتسم بالمحافظة فكان دور القوة النسوية المغربية أن حشدت لتطويره هذا القانون ونتج عن عمل المنظمات النسوية مثل اتحاد العمل النسائي والجبهة الديمقراطية لنساء المغرب قانوناً للأسرة أكثر تقدمية وعدلاً وذلك في عام ٢٠٠٤م .

أما في المجتمع المصري فقد شهد تمثيل وتمكين المرأة في بالمناصب الحكومية العليا تحسناً بعد دستور ٢٠١٤م وتعديلاته وتقلدت المرأة فيه المناصب على أساس الكفاءة وذلك بعد حكم فترة الاخوان .حيث شهدت الساحة السياسية موجات احتجاجية واسعه من جموع فئات الوطن مطالبة بإعادة تصحيح مسار حراك ٢٥يناير ٢٠١١م خوفا من انقلاب جماعة الاخوان ضد القوى الوطنية التي شاركت مبادئ الحراك السياسي في ذلك الوقت . وعلت الاصوات تنادي بعوده المرأة للمنزل وحصر أدوارها في طبيعة النمط البيولوجي وهو الاهتمام بالأسرة ورعاية الأبناء وترك المجال السياسي للرجل استناداً لتأويلات ونصوص شرعية مغلوطة رسخت لتلك الأفكار. مما أدى ذلك لدعوة القوى الوطنية والنسوية في المجتمع المصري في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م لتصدر مشهد ثوري هدفة تحقيق الاصلاح وتعديل المسار بعد حراك ٢٠١١م . وتشكلت لجنة الخمسين لتعديل دستور ٢٠١٢م الذي تم اعداده فترة الاخوان وتلاه صدور دستور ٢٠١٤ المعدل والذي تبعه الاستحقاقات الانتخابية والذي أولى أهتماما خاصة بقضية تمكين المرأة بعد أن أثبتت المرأة جدارتها في تحمل المسئولية الوطنية في كل المشاهد الثورية والاستحقاقات الانتخابية ثم جاءت تعديلات الدستور في ٢٠١٩م والتي رسخت لتمكين أكبر للمرأة والدعم في المشاركة السياسية.

٢- النظرية النسوية Feminist theory

تهدف النظرية النسوية الي دراسة وفهم عدم مساواة بين الرجل و المرأة، وتبحث في الأدوار الاجتماعية لهما و اهتمامات لهما كل منهما، و تسعي الي حصول المرأة علي نفس الفرص والامتيازات التي يمنحها المجتمع للرجل، وتركز علي تحليل أسباب عدم المساواة بين الجنسين ، و أهم الموضوعات التي تحتويها هذه النظرية : التمييز، الجنس، الاضطهاد ، السلطة الأبوية ... الخ.

و للسياسة النسوية علاقه بعلم الأنثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاتصالات، والتحليل النفسي، والأدب، والتعليم، و الفلسفة والاقتصاد (Evans,1995: 20). وقد ظهرت البدايات الأولي للنظرية النسوية في عام ١٧٩٤ في صورة عدة منشورات . وخلال الفترة من عام (١٩١٠-١٩٣٠) كان التمايز الاجتماعي هو محور قضية المرأة ، كما ظهرت قضايا جديدة للمرأة تناولتها النظرية منها العلاقة المتداخلة للمرأة مع الرجل. وفي عام ١٩٢٠ كانت نقطة التحول في الولايات المتحدة الأمريكية عندما حصلت المرأة علي حق التصويت. وفي الفكر الغربي كانت المرأة تعتبر من الممتلكات أو السلع القابلة للتبادل، أما الرجل فقد أرتبط تاريخياً بالعقلانية. جديد للنظرية النسوية هي النظرية السياسية النسوية التي أكدت أن للدولة والسياسات العامة والمؤسسات تأثير علي العلاقات بين الجنسين. وتتضمن النظرية السياسية النسوية أبحاث مقارنة عن السياسات التي تتبني قضايا خاصة بالجنسين مثل "عدم مساواة المرأة في المناقشات وصناعه القرار السياسي. إنتاج المعرفة يعتبر جزءاً مهما من النظرية النسوية ومحوراً للمناقشات. وتصف إليزابيث أندرسون نظرية المعرفة النسوية بأنها تهتم بالطريقة التي يؤثر بها النوع الاجتماعي من ذكر أو انثي علي مفهومنا. وفي أواخر

الثمانينيات وأوائل التسعينات من القرن الماضي ظهر مجال النظرية السياسية النسوية مناقشة لبعض قضايا المرأة منها ما يلي (Bryson,1992: 100) :

- تجاهل النظرية السياسية الغربية المرأة علي مدار تاريخها . يتضح ذلك من تحليلاتها التي قليلا ما تبين من الذي يجب أن يكون له السيطرة . الرجل أم المرأة ؟ .
- عادة ما تبرر هذه النظرية إقصاء المرأة عن العمل العام و تعزز بقائها بالمنزل ، كما أنها نادراً ما تعتبر المرأة كائناً سياسياً جديراً بالاهتمام .
- و ربما يوجد عدم مساواة بين الرجل و المرأة ، و يعتبر هذا الأمر عملياً ليس له أهمية ، و نظرياً أمراً عديم الجدوى .
- إلا أن النظرية السياسية تري أن المرأة هي محور التحليل السياسي، وتتساءل: لماذا في المجتمعات المعروفة– تقريبا – يكون للرجل سيطرة علي المرأة ؟ و كيف يمكن تغيير ذلك ؟
- ولهذا فإن النظرية تسعي لفهم المجتمع من أجل التحدي والتغيير، وهدفها ليس المعرفة المجردة و لكن المعرفة التي يمكن استخدامها لتوجيه و توعية الممارسة السياسية النسوية.

وقد استخدم اصطلاح" النسوية " لأول مرة باللغة الإنجليزية خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، وقد أشار الي دعم حقوق المرأة القانونية والسياسية بالتساوي مع الرجل .و النسوية في القرن التاسع عشر تطورت الي حد كبير كرد فعل علي صعاب محددة اعترضت مجموعة معينة من النساء في حياتهن . وعندما انتهي القرن التاسع عشر كان قد تحققت فيه إصلاحات كبري، إلا أن استخدام

مصطلحي "نسوي" و "النسوية " كان لا يزال امراً جديد. هذا المعني تطور منذ ذلك الحين و لايزال مثار للجدل .

وطبقاً للنظرية النسوية فإن النساء يرون أن الرجال لا يمكن أن يتبنوا الفكر النسوي ، لأنهم يمثلون " العدو" و تنقصهم الخبرة الأولية في هذا المجال ، غير أنهم يمكن أن يكونوا فقط من أفضل الداعمين لهم(جامبل،٢٠٠٢: ٣٩).

تطور النظرية السياسية النسوية :-

تطورت هذه النظرية منذ القرن السابع عشر وحتي يومنا هذا. غير أنه لا يوجد تسجيل منظم للعديد من الأفكار وآراء الكتاب والتي اختفت من التاريخ. وحديثنا قد أعيد اكتشاف التراث الغني للفكر النسوي. و هذا يعني أن أجيالاً جديدة من المؤيدين للفكر النسوي عليها أن تبدأ من نقطة الصفر تقريباً. وهذا يعني أيضاً أنه بالرغم من أن بعض الكتابات الأولية تظهر حتماً ساذجة و بسيطة في التعبير، فهي تبدو في بعض الأحيان حديثة بشكل مذهل، و يمكن أن تقدم رؤي ذات صلة بالعصر الحديث. كما أنها كثيراً ما كتبت بتعقل و ذكاء، و هذا يعكس عمق التجربة التي عاشتها المرأة . و مثال علي ذلك ماري ولستونكروفت" رمز الحركة النسائية " والصعوبة التي واجهتها في تنظيم حياتها الشخصية ، وإإليزابيث كاري ستانتون التي نفذ صبرها مع المحليات.

لم يكن تطور الفكر النسوي متسقاً و لكنه انطوي علي خلاف نظري عميق(jennie,2011: 330). يعكس ذلك جزئياً: احتياجات المرأة المتنوعة في مختلف المجتمعات والمواقف. و لكن هذا ينبع أيضاً من الأصول المختلطة للنسوية في كل من الفكر السياسي للرجل طبقاً للتقاليد الليبرالية والاشتراكية تماماً كما هو الحال في التجارب الشخصية للمرأة وقد قام العديد من المؤرخين المحدثين

بتحديد عدد من الآراء النسوية البارزة، وهناك وجهات نظر أكثر شيوعاً، صنفت المؤيدين للفكر النسوي من الليبراليين والماركسيين(ortbals.2012: 80) والراديكاليين. وجاء مصطلح النسوية الاشتراكية استخدام في وصف كل من النظريات التي تري أن الأهداف النسوية و الأهداف الاشتراكية متصلة (سواء كانت تستند الي التحليل الماركسي بالتحديد أم لا) أما النسوية الليبرالية تدعي بصفه أساسية أن :

– المرأة كائن عقلاني مثل الرجل فإنها يجب أن تتمتع بنفس الحقوق القانونية والسياسية مثله (Carla,2003: 150).الناشطات النسويات الليبراليات يجادلن ويشنون حمله علي الثلاثمائة سنه الماضية بالنسبة لحقهن في التعليم، والتوظيف، والمشاركة السياسية والمساواة القانونية الكاملة. و تركز النسوية الليبرالية علي حقوق المرأة في المجال العام ، ولا تهتم بتحليل علاقاتها في حياتها الخاصة ، حيث يفترض أن عدالة قضيتها ستضمن لها النجاح ، كما أن الرجال ليس لديهم أي سبب لمعارضة ذلك. و بالرغم من أن النسوية الليبرالية تستند إلي التصور بأن المرأة تعتبر الآن غير محرومة ، فإنها تقرر أن من حق كل امرأة أن تستفيد أكبر استفادة ممكنة من الفرص المتاحة لها بمجرد أن تتحقق لها المساواة السياسية و القانونية مع الرجل.

– اتجاه النسوية الليبرالية – الجندرية الفردية

يقوم هذا الاتجاه في النظرية النسوية الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساوين ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس و المذهب النسائي الليبرالي يرتكز علي المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالأيمان بالعقلانية والايمان بأن المرأة و الرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية

والايمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير و تحويل المجتمع و الايمان بمبدأ الحقوق الطبيعية و بناء علي هذا فما دام الرجال و النساء متماثلان من حيث طبيعة الوجود .إذن فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضاً ولا يوجد هناك تعريف محدد أو مصطلح محدد للنسوية الليبرالية و لكن في المجمل يمكن القول أن النسويات الليبراليات يسيعن لتحقيق مجتمع يقوم علي مبدأ المساواة و احترام الحقوق والاستغلال الأمثل للمهارات و القيادات في توظيف الإمكانيات والطاقات البشرية(المحمداوي،٢٠١٠: ٥٦).و تتضمن النسوية مساحة واسعه لحرية الرأي لمناقشة جدية المرأة سواء في عملها داخل الأسرة أو تحررها خارج الأسرة.

ونستخلص مما سبق أن النظرية النسوية Feminism تعرف علي أنها: "مجموعة من الكتابات التي تحاول وصف و شرح و تحليل ظروف وحياة النساء" وهناك تعدد في فهم النسوية وتعريفها واتضح ذلك من التنوع في التفسيرات المنبثقة كنتائج للأبحاث و كذلك التنوع في الحملات العلمية المتعلقة بموضوع النسوية كما كشفت المفاهيم المتنوعة مؤخراً و التي وضعها النسويون المختلفون حول النظرية النسوية عن انفصالهم في قطاعات تعمل ضد بعضها البعض وبدلاً من الحوار الداخلي يوجد تسمية للأجزاء، فهناك النسوية الراديكالية، والاشتراكية و الماركسية .. إلخ و يبدو مصطلح النسوية مفهوماً بديهياً، إلا ان افتراض ان معني النسوية واضحاً يحتاج إلي تحدٍ ، انه لمن الصعوبة جداً ان نفهم النسوية في تنوعهما و اختلافهما و خصوصيتهما ، ولكن يمكن بالتأكيد بناء حظاً أساسياً لتعريف النسوية. و الذي يمكن ان يتقاسمه الدارسون النسويون وغير النسويون وعملياً يستميل مناقشه النظرية النسوية من دون مناقشة صورة النسوية و الحركة النسوية **Feminist movement** فهي

تلعب دوراً هاماً مع الخيارات في عملية عرض الذات و تسجيل وجود علاقة بين كل من الجسد و المعني الاجتماعي للأنوثة و بسبب التنوع نوعاً من المنافسة والذي ينتج عنه صوراً مختلفة للحركة النسوية و يكسبهم ذلك معانيهم الاجتماعية الخاصة بهم ، فنجد في النظرية النسوية الحديثة أن بناء صورة جديدة للحركة النسوية هو اجراء واعٍ و بديهي ، و نجد ميلاً لدي البعض في ان يركزوا اهتماماتهم علي تحري الثقافة و لكن تبقي رغبة النظرية النسوية واضحة في النظر إلي سلوكيات المرأة علي انها عنصراً تاريخياً . فنجد الناشطة النسوية ماري و ولستنكرافت Marry Wollstonecraft في نهاية القرن الثامن عشر تنادي بثورة في اخلاقيات الاثني وتتفق كلاً من شارلوت بانش وبيل هوكس في ان النظرية النسوية هي مرآه لما يحدث في مختلف أوجه المجتمع و يؤثر بشكل مباشر علي المرأة (Engels,1970: 181) . و تتفق الباحثة مع هذا الاتجاه حيث تجد ان بالفعل ما يحيط بالمرأة من أحداث و تغيرات سواء كانت اجتماعية او سياسية او اقتصادية فهي تؤثر في المرأة و تحاول المرأة أن تساير وضعها الحالي علي ما يدور في المجتمع .

تاسعاً: تحليل الدراسة الميدانية

فيما يلي عرض لما اسفرت عنه الدراسة الميدانية حول المرأة المتطوعة في لجان المجلس القومي للمرأة وبالأخص المتطوعات بلجنة المشاركة السياسية بالمجلس واللذين وقع عليهن الاختيار وفقا لكفاءتهن في العمل التطوعي وامتلاك القدرة في التأثير في الاخريات بالمشاركة داخل المجتمع في مختلف مجالاته وبالأخص المشاركة السياسية وتمت الدراسة الميدانية على مرحلتين:

الأولى : استطلاعية من أكتوبر إلي ديسمبر ٢٠١٩ م لتحديد الفئات المستهدفة من الدراسة وتحديد الحجم الأمثل للعينة الممثلة للدراسة حيث تم اختيار عدد ٥٠ متطوعة بالمجلس للإجابة على تساؤلات الاستبيان المعد من قبل الباحثة كما وقع الاختيار على عدد (١٠) من العضوات المعينات بالمجلس من قبل قرار رئيس الجمهورية.

الثانية : مركزة وتمت من أول يونيو ٢٠٢٠ وحتى آخر ديسمبر ٢٠٢٠م.

جدول رقم (١) يوضح عينة المبحوثات

المتغيرات	انثى	مجموع
التكرارات	٥٠	٥٠
النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١) يوضح عينة الدراسة حيث بلغت العينة(٥٠) متطوعة بنسبة ١٠٠% من إجمالي مجتمع الدراسة . وقد خلت الدراسة من عينة الذكور نظراً لمتطلبات الدراسة والتركيز على عينة الاناث .

جدول (٢) يوضح الفئة العمرية للعينة

المتغيرات	٢٠-٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٥٠	٥٠-٦٠	مجموع
التكرارات	٣	١٣	٣٠	٤	٥٠
النسبة المئوية	%٦	%٢٦	%٦٠	%٨	%١٠٠

احتلت الفئة العمرية من (٤٠-٥٠) المرتبة الأولى من عينة البحث وجاءت نسبتهم (٦٠%) يليها الفئة العمرية من (٣٠-٤٠) ونسبتهم(٢٦%) ثم الفئتين من (٥٠-٦٠) و(٢٠-٣٠) بنسبتي(٨%) و (٦%) على التوالي. ويشير الجدول السابق أن الفئة الغالبة على العمل هي فئة من ٤٠-٥٠ ويدل ذلك على

الفئة العمرية الرشيدة المتطوعة بالمجلس وحرص المجلس على الاستفادة من خبرات السيدات اللاتي ما بين مرحلة الشباب والمرحلة الاعلى سناً من الشباب.

جدول (٣) يوضح الحالة الاجتماعية للعينة

المتغيرات	غير متزوجة	متزوجة	مطلقة	أرملة	مجموع
التكرارات	٢٠	١٨	١٠	٢	٥٠
النسبة المئوية	%٤٠	%٣٦	%٢٠	%٤	%١٠٠

يوضح الجدول أن غالبية عينة الدراسة من الغير متزوجات حيث بلغت نسبتهم (٤٠%)، يليها نسبة الاناث المتزوجات وجاءت نسبتهم (٣٦%) ثم يأتي بعدهما عينة النساء المطلقات وكانت نسبتهم (٢٠%) وأخيراً نسبة الارامل (٢.٨%) من إجمالي عينة الدراسة. ويشير الجدول السابق باهتمام المرأة والمشاركة وابراز قوتها رغم أعبائها وكونها متزوجة او في حين انها تمر بظروف اجتماعية باعتبارها مطلقة او ارملة. وقد يشير ذلك على انها تؤكد على حرصها على مشاركتها السياسية والمجتمعية تحت أي وضع اجتماعي وأن الحالة الاجتماعية للمرأة لا تعوق مشاركتها في أي مجال.

جدول (٤) يوضح عدد الابناء للعينة

المتغيرات	نعم	لا	مجموع
التكرارات	٢٠	٣٠	٥٠
النسبة المئوية	%٤٠	%٦٠	%١٠٠

وقد اوضحت الدراسة ان نسبة السيدات اللاتي ليس لديهن ابناء بلغت نسبتهم (٦٠%) من إجمالي عينة البحث وان من ليس لديهن ابناء بلغت نسبتهم (٤٠%). وقد يشير ذلك الى أن العوامل الاسرية والاجتماعية لا يمكن لها ان

تقف عائقاً امام المرأة وأن وجود الابناء لا يمثل اعاقة للمرأة في ممارستها للعمل السياسي وقد ينطبق ذلك ايضاً على ممارسة تمكين المرأة سياسياً ومشاركتها السياسية في مجتمعها .

جدول (٥) يوضح المستوى التعليمي والمؤهلات الدراسة للعينة

المتغيرات	ثانوية عامة	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي	مؤهل فوق الجامعي	مج
التكرارات	–	–	–	٣٨	١٢	٥٠
النسبة %	–	–	–	%٧٦	%٢٤	%١٠٠

بلغت أعلى نسبة من الجدول في الحاصلات على مؤهل جامعي ونسبتهم (٧٦%) من اجمالي عينة البحث وجاءت نسبة الحاصلات على مؤهل اعلى من الجامعي بمختلف الدرجات (٢٤%) وتوضح النسب السابقة من الجدول حرص المتطوعات في الحصول على فرص التعليم كافة والوصول الي اعلاها. مما يشير ذلك لزيادة الوعي بالتعليم بانه بعامل رئيسي في تحقيق المرأة لأهدافها السياسية والاجتماعية وبتحقيقها ذاتها في التعليم يعد ذلك بداية مصدر القوة لها.

جدول (٦) يوضح مدى توافر فرصة المشاركة السياسية للعينة

المتغيرات	نعم	لا	أحياناً	مجموع
التكرارات	٥٠	–	–	٥٠
النسبة %	%١٠٠	–	–	%١٠٠

يوضح الجدول تحليلاُ للمحور الثاني للدراسة والذي يتمثل في مدى توافر فرصة المشاركة السياسية للمبحوثات من عدمها.. وقد جاءت نسبة المبحوثات اللاتي يتوافر لديهن فرصة المشاركة في العملية السياسية أعلى النسب وبلغت نسبتهم

(١٠٠%) بالتالي إجمالي المبحوثات. وقد توضح تلك النسب والتي تتمثل في توافر فرص المشاركة للمرأة في العملية السياسية راجعاً لعدة أسباب منها اتجاهات المرأة لاهتمامها بالحياة السياسة الداخلية وحرصها على الوصول لدرجات اعلى في الوعي السياسي واهتمامها ايضاً وحرصها على الإلمام بالقضايا السياسية خاصة بعد أحداث الحراك السياسي المجتمعي على مدار فترة الحراك السياسي من (٢٠١١-٢٠١٣م). وقد يتضح ذلك أيضاً من خلال كافة التعديلات الدستورية والقانونية والتي سمحت لتحقيق قدراً أكبر من التمكين السياسي للمرأة في المناصب الحكومية.

جدول (٧) يوضح اشكال الانشطة السياسية التي تشارك فيها عينة الدراسة

المتغيرات	حضور اجتماعات سياسية بشكل متكرر	اهتم بحضور اللقاءات والندوات السياسية	اشارك في الحملات الانتخابية	لدى خبرة كافية في الامور والقضايا السياسية	احرص على الادلاء بصوتي في الانتخابات	مجموع
التكرارات	٥٠	٥٠	٢٠	٥٠	٥٠	٢٢٠
النسبة %	%٢٢.٧	%٢٢.٧	%%٩.١	%٢٢.٧	%٢٢.٧	%١٠٠

يوضح أشكال الانشطة السياسية التي تتوافر للمرأة المصرية حتى يتوافر لديها المناخ المناسب للمشاركة في العملية السياسية حتى يتوافر لها التمكين السياسي. وجاءت نسب الدراسة جميعها متساوية واتفاق المتطوعات على اهميه متابعة الحياه السياسية من خلال حضور الاجتماعات للتنسيق السياسي مع الهيئات المختلفة بشكل دائم والحرص على المواظبة على حضورها بهدف تحقيق الإصلاح السياسي الداخلي كما تهتم المتطوعات بحضور الندوات واللقاءات مع ذوي الخبرة في المجال السياسي والاستفادة من الخبرات الرشيدة في المجال السياسي ونقلها للمجتمع النسوي بمصر. فيما جاءت اقل نسب المشاركة من قبل

المتطوعات بالمركز القومي للمرأة في دورها في المشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين حيث لا يختص المركز بهذا الدور وانما يكون الهدف الرئيسي للمجلس توعية السيدات المتطوعات بالمجلس على المشاركة السياسية والادلاء بأصواتهن في الانتخابات بأنواعها المختلفة.

المتغيرات	الانتظام والمواظبة على التصويت في الانتخابات	المشاركة في العمل الحزبي	المشاركة في انتخابات النقابات	التقدم والترشح للانتخابات النيابية	الاهتمام بقراءة مواد الدستور ومناقشتها مع ذوي الخبرة	عمل استطلاعات رأي للسيدات بصفة دورية والحرص على الاخذ بها	تقديم المقترحات والتوصيات لتحسين أداء الحكومة نحو تمكين المرأة سياسيا	مج
التكرار	٥٠	١٢	١٠	١٠	٤٢	٢٢	٩	١٥٥
%	%٣٢.٢	%٧.٧	%٦.٤	%٦.٤	%٢٧	%١٤	%٥.٨	%١٠٠

جدول رقم (٨) يوضح كيفية تمكين المرأة سياسيا

من الجدول السابق يتضح فرصتها في التمكين السياسي في المجتمع فجأت أعلى نسبة في إجابات المبحوثات وكانت تمثل (٣٢.٢%) باهتمام المتطوعات بالمجلس على المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات بأنواعها المختلفة حيث وعيها بأهمية التصويت واختيار الافضل فيمن يمثل الحياه السياسية ويمثل الشعب ويسعى لإصدار القوانين والتشريعات التي تتماشي مع الصالح العام لطبقات المجتمع يليها في النسب (٢٧%) كان اهتمامهم بقراءة وفهم مواد الدستور ومناقشتها مع ذوي الخبرة في المجال السياسي حتى يسهل عليهم توصيلها للفئات المختلفة وبالتالي توعيه المجتمع بدستوره وحقوقه وواجباته تجاه المجتمع يليها مشاركتها والانضمام للأحزاب السياسية وتقدمها بمقترحات وتوصيات على مستوى الحزب او المجلس المشاركة به

جدول(٩) يوضح ملاءه المناخ والساحة السياسية لتمكين المراه سياسياً

المتغيرات	نعم	لا	الى حد ما	مجموع
التكرارات	٣٥	٥	١٠	٥٠
النسبة %	%٧٠	%١٠	%٢٠	%١٠٠

جاءت نسبة (٧٠%) من أجمالي عينة الدراسة لتؤكد على ان المناخ السياسي والساحة السياسية في مصر يساعدان على تمكين المرأة سياسياً وذلك عقب احداث الحراك السياسي التي شهدتها مصر بعد (٢٠١١-٢٠١٣م). في مقابل أن (١٠%) فقط من عينة الدراسة أكدوا على عدم أمكانية توافر المناخ السياسي الذي يساعد على تمكين المرأة سياسياً. وقد يتضح ذلك بالفعل بعد زيادة كوته المرأة بمجلس النواب بنسبة ٢٥% من مقاعد البرلمان وايضا إعطاء المرأة الحق في الترشح ضمن نظام القائمة الجديد الذي أقره البرلمان المصري. ولا نسى دور القيادة السياسية في مصر بإطلاق عام ٢٠١٧ عاماً للمرأة المصرية. وذلك بعد ابراز دورها في مسانده العملية الانتخابية ونزولها بقوة لصناديق الاقتراع.

جدول (١٠) يوضح الاليات التي تحقق التمكين السياسي للمرأة

المتغيرات	اتجاه الاحزاب السياسية لوضع تعديلات دستورية بتمكين المرأة بشكل اكبر	الحفاظ على تعيين الشخصيات النسائية في المراكز السياسية	تحسين صورة المرأة في مناهج التعليم والاعلام واظهار مكانتها دائماً	الحرص على مبدأ المساوة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الاماكن القيادية	اهتمام المجلس القومي للمرأة بتدريب المرأة على العمل القيادي	مجموع
التكرارات	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٥٠
النسبة المئوية	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق ما يجب أن تهتم به الدولة ومؤسساتها من أليات لدعم وتمكين القوى النسوية سياسياً حيث اتفق جميع المبحوثات بنسب متساوية على ضرورة اهتمام المشرعين بمراعاة وضع تعديلات دستورية وتشريع مواد دستورية تهدف لتمكين المرأة سياسياً وايضا الحفاظ على اتجاه تعين النساء في المجالس النيابية والحرص على تعزيز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في تولي المناصب القيادية حيث أصبحت المرأة حاليا تتولى العمل بالمؤسسات الشرطية والعسكرية والمحاكم فلابد من التأكيد على أهمية هذا الدور وأن المرأة لا تقل عن الرجل في الفكر والقيادة. كما اتفق جميع المبحوثات على ضرورة الاهتمام بتحسين صورة المرأة وتوضيح قيمة الدور الذي تقوم به في الاماكن القيادية ومدى مسئولياتها في عملها ومدى انجازها لذلك والبعد عن ابراز صورة المرأة بأنها تقوم بدور الام او الزوجة فقط. التغير أساس الحياه البشرية والمرأة لديها القدرة على التغير والتطور الاجتماعي اذا سمح لها المجتمع بذلك وضرورة الاهتمام بإتاحة الفرصة للمرأة في تقليد المناصب الإدارية والسياسية في الدولة وبالتالي يكون ذلك فرصه لتدريبها على العمل القيادي .

جدول (١١)

يوضح تأثير القيم الاجتماعية للمجتمع ونظرته للتمكين السياسي للمرأة

المتغيرات	نعم	لا	مجموع
التكرارات	١١	٤٩	٥٠
النسبة %	%٢٢	%٩٨	%١٠٠

ويوضح الجدول المحور الثالث للدراسة ويتمثل في القيم المجتمعية واثرها على التمكين السياسي للمرأة ومنها تأثير النوع الاجتماعي على تمكين المرأة سياسياً

وما اذا كان يؤثر الرجل على اتاحة الفرصة للمرأة في المشاركة في العمل السياسي فجأت أعلى نسبة في إجابات المبحوثات لتؤكد على ان (٩٨%) من إجمالي عينة الدراسة أن النوع الاجتماعي لا يؤثر على تمكين المرأة سياسياً وانما الخبرات والكفاءات هي العامل الاساسي في اختيارها . في حين أن جاءت نسبة (٢٢%) من عينة المبحوثات وأكدت على أن النوع الاجتماعي يؤثر على تحقيق التمكين السياسي للمرأة. وقد يشير ذلك الجدول للخلفية الثقافية وبعض العادات والتقاليد التي نشأت عليها المرأة المصرية بأن لديها اعتقاد أن الرجل أفضل منها وقيم عنها في تقلد المناصب السياسية.

جدول (١٢)

يوضح بعض أراء العينة في تأثير النوع الاجتماعي على التمكين السياسي للمرأة

المتغيرات	التميز بين الرجل والمرأة وعدم الشعور بالمساواة	عدم اجادة المرأة للعمل السياسي بحكم طبيعتها البشرية	ليس لديها وقت كافي لممارسة العمل السياسي ومتابعته	مجموع
التكرارات	٥٠	٣٣	٢٥	١٠٨
النسبة المئوية	%٤٦.٢	%٣٠.٥	%٢٣.١	%١٠٠

يوضح الجدول السابق تحديات التمكين السياسي للمرأة بسبب النوع الاجتماعي وجاءت اجابات مبحوثات عينة الدراسة لتؤكد ان (٤٦.٢%) من أجمالي عينة الدراسة تؤكد على أن التميز بين المرأة والرجل من أهم المعوقات التي تعد تحدياً من تحديات التمكين السياسي للمرأة. يليها خوف المرأة من عدم تفهمها للعمل السياسي والقلق من تحمل المسئولية في صنع القرار وذلك بنسبة(٣٠.٥%) من اجمالي عينة الدراسة وقد يرجع ذلك لغريزتها البشرية ن العمل السياسي يحتاج لوقت ومجهود وتركيز عالي يمكن للمرأة بطبيعتها البشرية أن تكون عائقاً لها في تحقيق التمكين السياسي لها وبالتالي مشاركتها في أي شكل من أشكال العمل

السياسي. وقد يشير الجدول السابق بأن اذا ضعفت مستويات التمكين السياسي للمرأة بالمجتمع المصري يكون ذلك راجعا للمرأة نفسها وليس للمؤسسات الوطنية التي ترعاها. في حين أنه يجب على المؤسسة إزالة حاجز الخوف من ممارسة النشاط السياسي فالتحدي هنا يكون العنصر البشري ذاته وليس الدولة او المؤسسة.

جدول (١٣)

يوضح آراء عينة الدراسة في أمكانيات المرأة لتمكينها السياسي

المتغيرات	يقين المرأة بالمساواة مع الرجل في تولي المناصب القيادية	الاستفادة من المرأة وطاقتها الكامنة في صنع القرار	الايمان بمبدأ التعاون والمشاركة المجتمعية	الموروث الثقافي المصري وتاريخ المرأة في العمل السياسي	مجموع
التكرارات	٥٠	٤٢	٥٠	٥٠	١٩٢
النسبة %	%٢٦	%٢١.٨	%٢٦	%٢٦	%١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح استجابات المبحوثات واللاتي يؤكدن على قناعه عينة الدراسة بالقدرات الاجتماعية والعقلية للمرأة وعدم اعاقة النوع الاجتماعي لتحقيق التمكين السياسي لها وجاءت أغلب نسب الدراسة متساوية وأكدن على قناعه المرأة بالمساواة بينها وبين الرجل في تولي المناصب القيادية والحكومية، يليها تأكيد عينة الدراسة على ان الموروث الثقافي والتاريخي في مصر وتاريخ المرأة المصرية في العمل السياسي يدعمها في استكمال مسيرتها في التمكين والمشاركة السياسية .

جدول(١٤) يوضح وجود بعض التحديات لتحقيق التمكين السياسي

المتغيرات	نعم	لا	مجموع
التكرارات	٢٨	٢٥٠	٢٧٨
النسبة %	%١٠	%٨٩.٩	%١٠٠

يوضح الجدل السابق أراء المبحوثات من وجود بعض المعوقات والصعوبات التي تعطل من مسيرة المرأة في العمل السياسي بعد ثورة ٣٠ يونيو والتعديلات الدستورية ٢٠١٤ و ٢٠١٩. وبالتالي عدم تحقيق التمكين السياسي لها .. فجاءت معظم اجابات المبحوثات لتوكد بنسبة (٨٩.٩%) من اجمالي عينة الدراسة ان لا يوجد معوقات قوية في ظل النظام السياسي الحالي ووجود المؤسسات السياسية والتعديلات الدستورية التي تؤدي لتمكين المرأة سياسياً وادماجها في العمل السياسي. في حين أن (١٠%) فقط من إجمالي عينة البحث أكدن على وجود معوقات تحول دون ممارسة المرأة للعمل السياسي وقد ترجع تلك المعوقات مع ما ذكرته المبحوثات في التساؤلات السابقة.

جدول (١٥) يوضح انواع التحديات التي تواجه المرأه في التمكين السياسي

المتغيرات	معوقات اجتماعية	معوقات اقتصادية	معوقات تشريعية	معوقات سياسية	مجموع
التكرارات	١٣	١٥	٢	٥	٣٥
النسبة %	%٣٧.١	%٤٢.٨	%٥.٧	%١٤.٢	%١٠٠

يوضح الجدول السابق اراء المبحوثات تجاه انواع المعوقات التي تعوق المرأة من تمكينها سياسياً حيث احتلت المعوقات الاقتصادية المرتبة الاولى وكانت نسبتها (٤٢.٨%) ويرجع ذلك الى أن المرأة في عصر تتحمل العديد من الاعباء المسؤوليات الاسرية والتي تعوق في مشاركتها في العمل السياسي علاوة على

قلة الدخل الشهري الذي تحصل علية المرأة في عملها كلها أمور تعوق المرأة من الانخراط في العمل السياسي. يليها المعوقات الاجتماعية بنسبة (٣٧.١%) ويرجع ذلك للموروث الثقافي والعادات والتقاليد التي نشأت عليها المرأة وشعورها بعدم المساواة بينها وبين الرجل وعدم العدالة في اختيار القيادات النسائية بجانب النزعة الدينية التي تسيطر على المجتمع المصري فيما يتعلق بقوامة الرجل. يليها المعوقات السياسية بنسبة (١٤.٢%) ويرجع ذلك لاعتقادها بتهميشها في مجال السياسة وأن الدولة لا تعطي لها الحق الكامل في المشاركة السياسية نتيجة لقلة خبرة المرأة في العمل السياسي علاوة على أن المناخ السياسي في العصور السابقة كان يؤدي الي تحجيم دور المرأة وخوفها من ممارسة العمل السياسي وجاءت المعوقات التشريعية بنسبة (٥.٧%) ويرجع ذلك لعدم المامها بمواد الدستور والمواد الخاصة بالمرأة وحقوقها وواجباتها.

- **ثانياً تحليل دليل المقابلة لاتجاهات عضوات المجلس القومي للمرأة بالإسكندرية نحو قضية التمكين السياسي للمرأة**

المحور الاول: البرامج الخاصة بالجلس القومي للمرأة ودوره في تحقيق التمكين السياسي

١- يأتي ضمن إطار تحقيق التمكين السياسي للمرأة. المشروع الذي يتبناه المركز القومي للمرأة بالسعي نحو حكومات شاملة ومنفتحة، ويهدف لتعزيز مشاركة المرأة في البرلمان ومواقع صنع القرار والسياسات . وينفذ ذلك المشروع بالتعاون مع كل من وزارة التعاون الدولي . ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ويهدف لإعداد دراسة كيفية للبيئة البرلمانية من منظور النوع الاجتماعي، ودراسة أخرى حول

الفرص والتحديات التي تواجه المرشحات في المجالس المحلية ويتم ذلك من خلال :

- عقد مجموعة من اللقاءات مع رئيس مجلس النواب وأعضاء البرلمان وممثلي العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني ومسئولي الحكومة المعينين وبعض رؤساء وأمينات المرأة في الاحزاب المختلفة.
- تنظيم زيارات لمختلف المحافظات بهدف لقاء أعضاء وعضوات سابقين بالمجالس المحلية والنيابية . والرغبات في الترشح للانتخابات المحلية والنيابية القادمة .

٢- تشكيل لجنة المشاركة السياسية بالتعاون مع وحده دعم المرأة سياسياً والتي تهدف لتحقيق أقصى درجات التمكين السياسي للمرأة وذلك من خلال تنفيذ اللقاءات التدريبية ومنها اللقاء التدريبي بعنوان " أثبتي قوتك من حقك ربع مجلسك " وذلك لتأهيل السيدات لخوض انتخابات المحليات .. وقد تم عقد ١٨ لقاء تدريبي في ١٤ محافظة ومن امثلة تلك المحافظات (بورسعيد – مطروح – أسوان –الاقصر – كفر الشيخ – بني سويف – الفيوم – والبحر الاحمر – والوادي الجديد تم عقد لقاءان بها). وأستفاد من تلك اللقاءات ما يقرب من ٢٥٠٠ سيدة من الراغبات في الترشح لانتخابات المحليات.

٣- يهتم المركز القومي للمرأة ببرنامج التمكين السياسي للمرأة والذي تم العمل والتركيز علية اعتبارا من عام ٢٠٠٣م وذلك في ضوء اتفاقية التعاون بين المجلس وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وقد قام القائمين على المشروع بتدريب وتخريج عدد من السيدات المؤهلات لخوض

انتخابات٢٠٢٠. واعتبارا من ذلك الوقت وبالتعاون مع المعونة الهولندية بدأ مشروع التأهيل السياسي استكمال نشاطه التدريبي للمرأة .وهدف المشروع للوصول الى الهديد من الاهداف والتي تسعى لتحقيق التمكين السياسي للمرآه وتتمثل تلك الاهداف فيما يلي :

- اعداد كوادر نسائية من مختلف الاحزاب السياسية تكون مؤهلة شخصيا وفنيا وتقنياً .
- زيادة توعية المرأة بأهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال اتباع سياسة اعلامية لنقل الصورة الايجابية عن المرأة داخليا وخارجياً .

٤- يأتي ضمن خطة وبرامج المجلس القومي للمرأة لتمكين المرأة سياسياً انه يخاطب الاحزاب ورؤساء الجامعات ومقررات فروع المجلس بالمحافظات والجمعيات الاهلية والنقابات. ويتم اختيار المرشحات من خلال المقابلات الشخصية وملء استمارات للترشح ببرنامج المشاركة السياسية . وعمل المجلس بيد وساق على ذلك البرنامج وتم جمع ما يقرب من ١٤٥٤استمارة .. وتشكيل لجنة لاختيار أفضل العناصر المرشحة وتأتي معايير اختيار السيدات للتدريب في البرنامج وفق مجموعه من الاليات

أهمها ما يلي :

- رغبة المرأة واستعداها للترشح في الانتخابات النيابية والمحلية والنقابية .
- الالمام بقضايا المجتمع المصري بصفه عامة .
- أن تكون المرأة مهتمة بالعمل التطوعي العام وتفضل المشاركة التطوعية .

- أن تتمتع المرأة بكاريزما ومهارات القيادة وتتمتع بصفة الالتزام أثناء فترة التدريب .
- أن تكون المرأة في الفئة العمرية من بين ٢٥- ٥٠ عاماً .

وبعد الموافقة على العضوة المرشحة للبرنامج يتم التدريب من خلال مستويين متخصصين ويتم التدريب على ثلاثة محاور رئيسية هي:

أ- محور المهارات السياسية وادارة الحملات الانتخابية ويتناول هذا المحور قواعد العملية الانتخابية ومعلومات عن النظام الانتخابي .. كذلك قواعد ادارة الحملة الانتخابية .

ب-محور المهارات القيادية ويتناول تنمية المهارات في مجال الاتصال والتفاوض وحشد الرأي والتأييد وادارة المناظرات .

ج- محور المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والخبرات.. ويتناول تعريف المتدربات بأهم أسس الاقتصاد الكلي مثل الموازنة العامة ومفهومها – كما يتناول ادماج المرأة في الخطة القومية الاقتصادية ومشكلاتها كالبطالة – والتضخم واجراءات الاصلاح الاقتصادي واثرها على المجتمع ككل .

وتأتي أساليب التدريب على شكل محاضرات ودراسات حالة وعروض الكترونية ولعب ادوار واختبارات.

٥- يهدف المجلس لتعزيز قدرات عضوات البرلمان وذلك من خلال البرنامج الخاص بذلك تحت مسمى تعزيز دور البرلمانيات المصريات . وذكرت امين المجلس القومي للمرأة بالإسكندرية السيدة الدكتورة م .ش أن غرض البرنامج هو بناء قدرات ٢٧ سيدة بحيث يكتسبن القدرات اللازمة لأداء ادوارهن الرقابية والتشريعية حتى يمكنها ذلك من أن تصبح

مساهمة في البرلمان بصورة واضحة وملموسة لكافة الافراد. واضافت دكتورة ح .ق. أمين المجلس أن هذا البرنامج يهدف لإدراك المجتمع أهمية مساهمه المرأة في التنمية. وعلى الرغم من قلة عدد السيدات ألا ان عدداً قليلا من النساء أستطعن الفوز في الانتخابات ويرجع ذلك بشكل أساسي للموروث الثقافي الذي ينظر الي السياسة باعتبارها حكراً على الرجل فقط .

٦- كما يسعى المركز لإطلاق عدة مشروعات منها مشروع اقليمي يضم مصر والأردن والمغرب ويهدف الى تعزيز مشاركة المرأة فى البرلمان ومواقع صنع القرار والسياسات ويهدف المشروع للاتي:

- إجراء عدد من المقابلات المتعمقة مع شركاء المجلس القومي للمرأة في مجال التمكين السياسي للمرأة من الجهات الحكومية وغير الحكومية (على سبيل المثال :مجلس النواب – وزارة التنمية المحلية – برلمانيون وخبراء – مؤسسات مجتمع مدنى) بهدف إعداد دراستين حول " البيئة البرلمانية من منظور النوع الاجتماعي" و" الفرص والتحديات للمرشحات بالمجالس المحلية"
- عقد برنامج تدريبيي لدعم قدرات المرأة لخوض انتخابات المجالس المحلية لمحافظتي القاهرة والجيزة ، واستهدف التدريب ١٦٠ متدربة
- عقد برنامج تدريب المدرب لمجموعة من المحاضرين شركاء المجلس القومي للمرأة الى جانب مديري العموم بالأمانة العامة للمجلس وذلك بهدف بناء قدرات المدربين لعقد برامج تدريبية للمرشحات للمجالس المحلية القادمة وانه جاري الاعداد والتنسيق لعقد مؤتمر إقليمي خلال

شهر نوفمبر ٢٠١٧ بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

٧- برنامج تعزيز دور البرلمانيات المصريات ذكرت السيدة ل.ج. أحد عضوات المركز القومي للمرأة بالإسكندرية " إن غرض البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز قدرات عضوات البرلمان هو بناء قدرات ٢٧ سيدة من عضوات البرلمان بحيث يكتسبن القدرات اللازمة لأداء أدوارهن الرقابية والتشريعية حتى تصبح مساهمة المرأة في البرلمان واضحة وملموسة لكافة الناس مما يؤدي إلى تعزيز قواعد الحكم الرشيد من خلال الحوار من أجل تنمية أساسها المشاركة وبناء القدرات المؤسسية ودعم المجتمع المدني.وقد تضمنت أنشطة البرنامج في بداية الأمر تنظيم سلسلة من ورش العمل (٦ ورش عمل) أتاحت لعدد من السياسيين المتمرسين رجالا ونساء الالتقاء والتفاعل مع ٢٧ من النساء البرلمانيات من خلال التحدث عن سلسلة من الموضوعات المحددة تلتها مناقشات حول هذه الموضوعات. وقد دار حوار صريح حول كافة هذه المواضيع تحمس له كافة المشاركين بما في ذلك ذوي الخبرة العريضة بمثل هذه الموضوعات، وجرت المناقشات في جو من الصراحة والحماس وعبر المتناقشون عما يدور في أذهانهم بكل وضوح. وقد ارتبطت عديد من الملاحظات التي أبدتها العضوات البرلمانيات بمشاركة المرأة السياسية. والآن ومع ظهور التعديلات الدستورية، نشأت الحاجة إلى إشراك النساء البرلمانيات في صياغة التعديلات الدستورية من خلال خبرة عملية يستطعن من خلالها أن يجعلن صوتهن مسموعا. ولهذا السبب تقرر

تخصيص ثلاثة جلسات إضافية للاشتراك في تنقيح التعديلات الدستورية يتم من خلالها مراجعة الـ ٣٤ مادة . وسوف تعمل عضو البرلمان على العثور على وسيلة في النصوص الدستورية تمهد الطريق لتمثيل أكثر عدالة للمرأة في صناعة القرار وفي مجال المشاركة السياسية.

المحور الثاني : الدعم المؤسسي لتحقيق التمكين السياسي للمرأة :

- انشأ المجلس القومي للمرأة **وحدة دعم المرأة سياسياً** وذلك لتقديم الدعم الفني للمرأة سواء كانت ناخبة أو مرشحة. كما تعمل الوحدة على دعم الاداء البرلماني للمرأة وتقديم الخدمات والتي تهم المرأة في المجال السياسي ومن أهم تلك الخدمات التي تقدمها وحده الدعم للمرأة ما يلي :
- عقد لقاءات وندوات لرفع الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة.
- إعداد حملات إعلامية للسيدات كمرشحات في المجالس النيابية والمحلية
- عمل برنامج رفع لقدرات السيدات الفائزات في الانتخابات لتوعيتهن بكفية ممارستهن لدروهن التشريعي والرقابي وكذلك السيدات الراغبات في الترشح على المقاعد المنتخبة .
- التنسيق مع وسائل الاعلام لتوفير تغطية إعلامية أوسع للمرشحات من السيدات مما يمكنهن من عرض برامجهن الانتخابية.
- اقامة قنوات اتصال بالأحزاب السياسية لدعم دور المرأة داخل الحزب وحل المشكلات التي تواجهها.

- **النتائج العامة للدراسة :**

أولا: أثبتت الدراسة الميدانية في نتائجها العامة أن مستويات تمكين المرأة المصرية، ومدى توافر فرص المشاركة أمامها جاءت بنسب مرتفعة كما أشرنا إلي من قبل عند التحليل الكمي للجداول الإحصائية، وقد ظهر ذلك من خلال المحافظة علي حقوقها ومكاسبها في العمل السياسي الأولي مثل الإدلاء بصوتها الانتخابي في الاستفتاءات والانتخابات المحلية والعامة، وحرصها على المشاركة والحضور للندوات السياسية ومشاركتها في اعداد الحملات الانتخابية.

ثانيا: يعد الموروث الثقافي لمشاركة المرأة سياسياً ومنذ فجر التاريخ في مصر بمثابة رصيد للمشاركة والقوة والتمكين لا يستهان به، فهي من وقفت إلي جوار الرجل في المشاركة في الحياة العامة بشتى مجالاتها ، ذلك الموروث الذي ساهم في ترسيخ واظهار الدور السياسي للمرأة المصرية، وقوتها وتمكينها سياسيا ، وحفاظها على مسيرة نضالها وحقوقها المكتسبة ، والعمل على تعزيز وضعها داخليا وخارجيا .

ثالثا: أثبتت الدراسة في نتائجها العامة أن التعليم والمستوى التعليمي للمرأة المصرية يلعبان دورا هاما وأساسيا في تحديد وبلورة قوتها، وهو ما يساعدها في الاندماج في الحياة العامة بقوة وبوعي متكاملين ، وهو ما يزيد من مشاركتها وتمكينها، وزيادة مقدرتها علي الوعي بكافة حقوقها.

رابعا :أثبتت الدراسة أنه علي الرغم من الدور (الذكوري) للرجل والداعم لمسيرة المرأة ومشاركتها في الحياة العامة ، إلا أن الجانب الأكبر من اندماجها يقع على عاتقها دون غيرها، فمن خلال مشاركتها يزداد وعيها بكثير من أمور الحياة

ومسالك المشاركة، مثل الأحزاب السياسية، ومراكز المرأة، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وغيرها .

خامسا : أشارت الدراسة أن المناخ السياسي في مصر وعقب أحداث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م أتاح أمام المرأة فرصة جيدة للتمكين السياسي، كما أتاح لها اظهار قوتها في المشاركة والتمكين لتصبح **(نخبة نسائية)** لها دورها في المشاركة السياسية والبرلمانية، فضلا عن دورها في المجلس القومي للمرأة ولجانه المختلفة وقد ساعد علي ذلك ما قدمته الدولة المصرية من بنية تشريعية تمكن المرأة من المشاركة في الانتخابات البرلمانية العامة .

سادسا : أثبتت الدراسة الميدانية في نتائجها العامة أن (النوع الاجتماعي) للمرأة لم يعد عائقا امامها لتحقيق طموحاتها واظهار قوتها السياسية ، وقد أكدت عينة الدراسة على ان المرأة تعد عضوا رئيسيا لا يستهان به أو اهماله أو تجنيبه من التمكين السياسي .

سابعا: أكدت الدراسة ورغم تقدم مسيرة المرأة المصرية في المشاركة والتمكين أنه ما زال أمامها بعض التحديات المقيدة لانطلاق مسيرتها ، وربما يعود ذلك إلي بعض القيود المجتمعية والاقتصادية والثقافية والدينية النى تعوق من أدائها واظهار قوتها، حيث تتراكم وتختلط أمام دورها السياسي علي سبيل المثال الكثير من معوقات العادات والتقاليد والقيم، ولكي تتغلب على ذلك لابد من استقلالها اقتصاديا قبل الشروع في المشاركة، حيث تزيدها الاستقلالية الاقتصادية قوة، وتفسح أمامها مجال المشاركة السياسية.

المراجع وهوامش البحث :

- أبو أصبع، بلقيس.مغرم، محمد، وآخرون.(٢٠١٤): آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية جامعة صنعاء .
- الأحمر أكرم، بلول صابر،(٢٠٠٧):التنمية البشرية، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- الأشهب، محمد. (٢٠٠٦): الفلسفة والسياسة عند هابرماس، دفاتر سياسية، مطبعة النجاح المغربية، الرباط.
- بلول، صابر. (٢٠١١): التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٥.
- بيبرس ،ايمان. (٢٠١٥): المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بين مصر و البرازيل في الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٥ م ، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط .
- جامبل ،سارة .(٢٠٠٢): النسوية وما بعد النسوية، معجم نقدي، ترجمة أحمد الشامي مراجعة هدى الصده، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- حسن، ايمان. (٢٠١٣): معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية، ورقة مقدمة إلي برنامج التوعية بقضايا المرأة والتنمية والمشاركة، القاهرة .
- س. ناي، جوزيف ترجمة دكتور محمد توفيق البجرمي، مراجعة دكتور عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان،(٢٠٠٧): القوة النسوية الناعمة، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مكتبة العبيكان للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، الرياض.

- السمالوطي، نبيل.(١٩٧٨): بناء القوة والتنمية السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة،.
- شحاتة، شيماء يوسف أحمد أحمد.(٢٠١٨): تأثير ثورة ٢٥يناير ٢٠١١على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
- طايل، هبه عبد العزيز أحمد. (٢٠١٦): مشاركة المرأة بالعمل السياسي في ظل التشريع المصري- دراسة تحليلية للمجتمع المصري في الفترة من ١٩٨١-٢٠١٠م ، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا.
- عبد السلام، مصطفى شحاته عطا. (٢٠١١): دور الصحف المصرية في دعم الحراك السياسي في المجتمع المصري في الفترة بين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنوفية.
- عبد المعطي، عبد الباسط، علام، اعتماد. (٢٠٠٢): العولمة وقضايا المرأة والعمل، ندوة علمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس.
- عواد، سليمان. (٢٠٠٦): السياسات الداعمة لتمكين المرأة في العمل والحياه نماذج من برامج عمل اليونسكو في أفريقية والمنطقة العربية.
- العودات، حسين.(٢٠١٦):المرأة العربية في الدين والمجتمع، دار الأهالي، دمشق،**ط١**.
- محمد، هالة منصور عبدالرحمن. (٢٠١٨): التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية – تحليل سوسيولوجي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.
- المحمداوي، علي عبود. (٢٠١٠): الإشكالية السياسية للحداثة، منشورات الاختلاف ودار الأمان، الطبعة الأولى، دمشق

- مسعد، نيفين.(٢٠٠٨): المشاركة السياسية للمرأة ، دراسة تحليلية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، (١٩٩٤): القاهرة .
- المؤتمر العالمي للمرأة،(١٩٩٥): بكين، الصين.
- الهندي، عثمان حسين عثمان.(٢٠٠٥):الحراك السياسي، مفاهيم وقضايا– دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- يس، السيد.(٢٠١٥): التحليل الثقافي للمجتمع نحو سياسة ثقافية جماهيرية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
- Araujo ,Clara ,.(2003): Quota's for women in Brazilian legislative system , state university of Fio de Janerio – Brazil.
- Bryson, Valerie.(1992): Foreword by Elizabeth Meehan, Feminist political theory an introduction, hound mills, Basingstoke, London, Macmillan press.
- Evans, Judith.(1995): Feminist theory today An introduction to second – wave feminism, London, SAGE, publications, first published.
- Habermas, Jurgen . (1981):The theory of commutative Action, Vol.2, Boston University press
- Jennie, Butnet,E.(2011):women have found respect ,Gender quotas , sym – police representation female empowerment in Rowanda, politics and gender,vol.7,no.3.
- Marx & Engels .(1970): Selected Works, Lawrence and Longman press, London.

- Ortbals ,Candice D. .(2012): politics close to home , the impact of meso- level institutions on women in politics , the Journal of federalism, vol., 42, no1.
- Swarna, Jayaweera,.(2008): women, Education and empowerment in Asia, Gender and Education vol. 4 ,issue 4.

Political mobility and empowerment of the female elite in Egyptian society
The National Council for Women in Alexandria) Governorate - a model)

Abstract

The importance of the current study stems from the societal impact of the political movement that Egyptian society has experienced at the level of the grassroots and the political system since 2011 AD until 2013 AD and its reflection on the features of awareness of the entire human rights system and women's rights in political empowerment in particular and the role of official organizations in supporting and empowering women politically. Therefore, the current study aimed To monitor the role of the National Council for Women in Alexandria Governorate as a national body that the state has established since 1992 the issue of empowering women in society, on top of which is the political preparation of the female elite. The study sought to identify the aspects and levels of political empowerment of the female elite and diagnose the role of the National Council for Women in the actual contribution to marginalizing the obstacles before the female elites to empower them socially. The study relied on the descriptive and analytical approach within the application of the social survey method in the sample to (50) items and the case study on (10) Of the cases and the results were analyzed in the light of theoretical statements of feminism and the public sphere. The study found a set of results, the most important of which are: The political climate and environment in Egypt, especially after the second wave of mobility and political change in June (2013),provided a good opportunity for political empowerment for the female elite in Egypt, and this came with (70%) of the study sample

responses. The study also came, and the study sample answers (46.2%) came to confirm that the distinction between women and men is one of the most important obstacles that are one of the challenges of the political empowerment of women. And the necessity of finalizing this inherited view of the need to achieve greater political and social empowerment of women in all institutions. The analysis of the interview guide for female members also indicated that the National Council for Women adopts special programs and policies that have a role in achieving political empowerment through the Council's Political Participation Committee and the Women Support Unit. Politically within the council, in cooperation with civil society institutions and organizations that support women at the local and international level.

Key Words: Political empowerment of women - The National Council for Women - The female elite - Political mobility.